١٣٠٢

أحمد بن يحيى بن إسماعيل*

الشيخ شهاب الدين ابنُ جَهْبَلٍ[٢] الكِلابِيُّ الحَلَبيُّ الأَصْلِ

سمع من أبي الفرَج عبد الرحمن بن الزَّيْن المَقْدِسِيّ ، وأبي الحسن بن البُخارِيّ ، وعمر ابن عبد المنعم بن القَوَّاسِ ، وأحمد بن هبة الله بن عَساكِرَ ، وغيرِهم .

ودرَّس وأفتَى ، وشُغِلَ بالعِلم مُدَّةً بالقُدْسِ ودمشق ، ووَلِيَ تدريس البَادَرائِيَّة[٣] بدمشق ، وحدَّث ، وسَمِع منه الحافظُ[٤] عَلَمُ الدِّين[٥] القاسمُ بن محمد[٦] البِرْزَالِيُّ .

مات سنةَ ثلاث وثلاثين وسبعمائة .

---

(١) فى الأصول هنا وفيما يأتي: « سلمان » ، وهو خطأ. وهذا القول لسلمان الفارسى رضى الله عنه، وتجد بعضه فى طبقات الشعرانى ١/ ٢٣ فى ترجمته .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٤/ ١٦٣ ، الدارس ١/ ١٣٣ ، الدرر الكامنة ١/ ٣٥٠ ، ذيول تذكرة الحفاظ ١٠٧ ، ذيول العبر ١٧٨ ، شذرات الذهب ٦/ ١٠٤ ، طبقات الإسنوى ١/ ٣٩٠، ٣٩١ ، مرآة الجنان ٤/ ٢٨٨ .

(٢) فى المطبوعة : « جبريل » ، والكلمة هكذا دون نقط فى : ج ، ز ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة. والجهبل : العظيم الرأس أو المسن . وبنو جهبل : فقهاء الشام . انظر ما سبق فى ٧/ ١٨٨ ، ٨/ ٤١١ .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « البادرانية » ، والنون غير منقوطة فى : ج ، وفى الطبقات الوسطى : « الباذرائية » ، وقد مر ذكر هذه المدرسة فى ٨/ ١٤٩ ، كما مر ترجمة بانيها فى ٨/ ١٥٩ .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « المفيد » .

(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أبو محمد » .

(٦) فى المطبوعة بعد هذا زيادة على ما فى : ج ، ز ، والطبقات الوسطى : « بن » .

ووقفتُ له على «تصنيف» [١]صنّفه فى نفْىِ[١] الجهة، ردًّا على ابن تَيْمِيَّةَ [٢]لا بأسَ به[٢] وهو هذا :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدُ لله العظيمِ شأنه ، القويِّ سلطانُه ، القاهرِ مَلَكوتُه ، الباهرِ جَبَروتُه ، الغنيِّ عن كل شىء وكلُّ شىء مُفْتَقِرٌ إليه ، فلا مُعَوَّلَ لشىء من الكائناتِ إلَّا عليه .

أرْسَل محمداً صلى الله عليه وسلم بالمَحَجَّةِ البيضاء ، والمِلَّةِ الزَّهْراء ، فأتَى بأوْضَح البَراهين ، ونَوَّرَ مَحَجَّةَ السالكين، ووَصَفَ ربَّه تعالى بصفاتِ الجلال، ونفَى عنه مالا يليقُ بالكبرياءِ والكمال ، فتعالَى الله الكبيرُ المُتَعال ، عمَّا يقولُه أهلُ الغَيِّ والضَّلال ، لا يحْمِلُه العَرْشُ بل العرشُ وحَمَلَتُه محمولون بلَطِيف قُدرتِه ، مَقْهورون فى قَبْضَتِه ، أحاط بكلِّ شىء عِلْماً ، وأحْصَى كلَّ شىء عَدَداً ، مُطَّلِعٌ على هَواجِس الضمائر، وحَرَكات الخَواطِر، فسبحانه ما أعْظَم شأنَه ، وأعَزَّ سُلْطانَه ، ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[٣] لافتقارهم إليه ، ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾[٣] لاقتداره عليه .

والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمد خاتَمِ أنبيائه ، ومُبَلِّغ أنبائِه ، وعلى آلِه وصَحْبِه وسَلَّم .

أمَّا بعد ، فالذى دعا إلى تسْطير هذه النُّبْذة ، ما وقَع فى هذه المُدَّة ، ممَّا علَّقه بعضُهم فى إثْبات الجِهَةِ واغْتَرَّ بها مَن لم يرْسخ [له][٤] فى التعليم قَدَمٌ[٥] ، ولم يتعلَّق بأذْيالِ المعرفةِ ولا كَبَحَه لِجامُ الفَهْم، ولا استَبْصَر بنُور الحكمة، فأحْبَبْتُ أن أذكُرَ عقيدةَ أهلِ السُّنَّة والجماعة ، ثم أُبَيِّنَ فسادَ ماذكَره ، مع أنه لم يدَّعِ دعوى إلَّا نقضها ، ولا أطَّدَ[٦] قاعدةً

(١) مكان هذا فى المطبوعة : « فى خبر » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الرحمن ، وفصل بينها بقوله : « لافتقارهم إليه » .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « قدمه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « اطرد » ، والتصويب من : ج ، ز .

إلَّا هدَمها ، ثم أستَدِلَّ على عقيدةِ أهل السُّنَّة وما يتعلَّق بذلك ، وها أنا أذكُر قبلَ ذلك مقدمةً يُسْتضاء بها فى هذا المكان ، فأقول ، وبالله المُستعان :

مذهب الحَشْوِيَّة فى إثبات الجِهَة مذهبٌ واهٍ ساقطٌ ، يظهر فسادُه من مُجرَّد تَصوُّرِه ، حتى قالت الأئمةُ : لولا اغتِرارُ العامَّة بهم لَما صُرِف إليهم عِنانُ الفِكر ، ولا قطر[1] القلمُ فى الرَّدِّ عليهم ، وهم فريقان : فريقٌ لايتحاشَى فى إظهارِ الحَشْوِ ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[2] وفريقٌ يتستَّر بمذهب السَّلَف لسُحْتٍ يأكلُه ، أو حُطامٍ يأخُذه ، أو هوًى يجْمع عليه الطَّغامَ الجَهَلة ، والرَّعاعَ السَّفِلة ؛ لعِلْمه أنَّ إبليس ليس له دَأْبٌ إلَّا خِذْلانُ أمَّة محمد صلَّى الله عليه وسلم ، ولذلك لا يجمعُ قلوبَ العامَّة إلَّا على بِدْعةٍ وضَلالةٍ ، يَهْدِم بها الدِّين ، ويُفسِد بها اليَقِين ، فلم يُسْمَعْ فى التَّواريخ أنه خَزاه اللهُ جمَع غيرَ خَوارِجَ أو رَافِضَةٍ أو مَلاحِدَةٍ أو قَرامِطَةٍ ، وأمَّا السُّنَّةُ والجماعةُ فلا تجْتمِع إلَّا على كتابِ الله المُبِين ، وحَبْلِه المتين ، وفى هذا الفريق من يكذِب على السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار ، ويزعُم أنهم يقولون بمَقالته ، ولو أنفَق مِلْءَ الأرض ذهباً مااستطاع أن يُرَوِّج عليهم كلمةً تُصَدِّق دَعْواه ، وتستَّر هذا الفريقُ بالسَّلَف حِفْظاً لرِياسته ، والحُطامِ الذى يجْتَلِبُه ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ ﴾[3] وهؤلاء يتحَلَّون بالرِّياء والتَّقَشُّف ، فيجعلون الرَّوْثَ مُفَضَّضا ، والكَنيفَ مُبَيَّضا ، ويُزهِّدون فى الذَّرَّة ليُحَصِّلوا الدُّرَّة .

أظهَرُوا للناسِ نُسْكاً وعلى المَنْقُوشِ دارُوا[4]

ومذهب السَّلَف إنَّما هو التوحيدُ والتَّنْزِيهُ دون التَّجْسيم والتَّشْبيه ، والمُبْتدِعَة تزعُم أنها على مذهب السَّلَف .

---

(١) فى المطبوعة : « خط » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) سورة المجادلة ١٧ .

(٣) سورة النساء ٩١ .

(٤) البيت لمحمود الوراق ، وتقدم فى ٨/٢٢٢ .

وكلٌّ يدَّعُون وِصالَ ليلى ولبلى لاتُقِرُّ لهم بذاكا[١]

وكيف يُعْتَقَد فى السَّلَف أنهم يعتقدون التَّشْبِيهَ ، أو يسكُتون[٢] عندظهورِأهل البِدَع ، وقد قال اللهُ : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾[٤] ، وقال الله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٥] .

ولقد كانت الصحابةُ ، رضى الله عنهم ، لايخُوضون فى شىء من هـذه الأشياء ، لِعلمِهم أنَّ حِفظَ الدَّهْماءِ أهمُّ الأمورِ ، مع أنَّ سُيوفَ حُجَجِهم مُرْهَفةٌ ، [٦]ورماحُها مَشْحوذةٌ[٦] ، ولذلك لمَّا نَبَغَت الخوارجُ واتبَعهم[٧] حَبْرُ الأُمّة وعالمُها وابنا عَمِّ رسولِها ؛ أميرُ المؤمنين علىُّ بن أبى طالب وعبدُ الله بنُ عباس ، فاهتدَى البعضُ بالمناظرة ، وأصرَّ الباقون عِناداً فتسلَّط عليهم السيفُ .

ولكنَّ حُكْمَ السيف فيكم مُسلَّطٌ فنَرضَى إذا ماأصبَحَ السَّيفُ راضِياَ

وكذلك لمَّا[٨] نبَغ[٩] القَدَرُ ونجَم به مَعْبَدٌ الجُهَنِىُّ[١٠] قيَّضَ الله تعالى له زاهَ الأُمّة

---

(١) تقدم هذا البيت أيضا فى ٨/٢٢٢ .

(٢) فى المطبوعة : « يسكتون » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٧ . وجاء فى المطبوعة خطأ : « وإذ أخذنا » ، وفى ج ، ز خطأ أيضا : « ليبينه للناس ولا يكتمونه » .

(٥) سورة النحل ٤٤ .

(٦) فى المطبوعة : « ورماحهم مشحونة » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « راجمهم » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٨) فى المطبوعة : « مما » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٩) فى المطبوعة : « نبع » ، والمثبت من : ج ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « الجهمى » ، والتصويب من : ج ، ز . وهو معبد بن عبد الله بن عويم الجهنى . انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٥ ، العبر ١/٩٢ ، ميزان الاعتدال ٤/١٤١ .

وابنَ فاروقِها عبدَ الله بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما ، ولو لم تَنْبُغ[1] هاتان[2] البدْعتان لمَا تكلّمت الصحابةُ رضيَ الله عنهم فى رَدِّ هذا ولا إبْطالِ هذا ، ولم يكن دَأْبُهم إلّا الحثّ على التَّقْوَى والغَزْو وأفعالِ الخير ، ولذلك لم يُنْقل عن سيِّد البشر صلَّى الله عليه وسلم ولا عن أحدٍ من أصْحابِه رضيَ الله عنهم ، أنه جمَع الناسَ فى مَجْمَعٍ عامٍّ ، ثم أمرهم أن يعتقدوا فى الله تعالى كذا وكذا ، وقد صدَر ذلك فى أحكامٍ شتَّى ، وإنما تكلَّم[3] فيها بما يفْهمه الخاصّ ولا يُنْكِره العامُّ ، وبالله أُقْسِم يَمِيناً بَرَّةً ، ماهى مَرّة بل ألفُ ألفِ مَرَّة ، أنَّ سيدَ الرُّسُلِ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يقُلْ : أيُّها الناس ، اعْتقدُوا أنَّ الله تعالى فى جِهَة العُلُوِّ ، ولا قال ذلك الخلفاء الراشدونَ ، ولا أحَدٌ من الصحابة ، بل ترَكوا الناسَ وأمْرَ التَّعَبُّداتِ والأحْكام ، ولكنْ لمَّا ظهرت البدَعُ قَمَعَها السَّلَفُ ، أمَّا التَّحرِيك للعقائدِ ، والتَّشْمِيرُ لإظْهارها وإقامة ثائِرها ، فما فعَلوا ذلك ، بل حَسَمُوا البدَعَ عنـد ظُهورِها .

ثم الحَشْوِيّةُ إذا بحثُوا فى مسائل أُصول الدين مع المخالفين تكلَّموا بالمَعْقُول[4] ، وتصرَّفوا فى المَنْقول، فإذا وصلوا إلى الحَشْوِ تبلَّدُوا وتأسّوا[5] ، فتَراهم لا يفهمون بالعربيّة ولا بالعَجَمِيَّة ، كلَّا والله ، [والله][6] لو فهموا لَهامُوا ، ولكن اعترضوا بحرَ الهوى فشقُّوه وعامُوا ، وأسْمَعوا كلَّ ذى عقلٍ ضعيف ، وذِهْنٍ سَخِيف ، وخالَفُوا السَّلَف فى الكَفِّ عن ذلك مع العَوامِّ ، ولقد كان الحسنُ البَصْرِيُّ رضِيَ الله عنه إذا تكلَّم فى علم التوحيد ، أخرج غيرَ أهله ، وكانوا رحمهم الله تعالى لايتكلمون فيه إلّا مع أهل السُّنَّة منهم، إذْ هى قاعدةُ أهلِ التحقيق ، وكانوا يَضِنُّون به على الأَحْداث ، وقالوا : الأَحْـداثُ

---

(١) فى المطبوعة : « تنبع » والكلمة فى ج ، ز دون نقط ، وأثبتناها موافقة لما سبق .

(٢) فى المطبوعة : « هذان » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « نتكلم » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة ، ز : « بالعقول » ، والتصويب من : ج .

(٥) كذا فى المطبوعة ، ومثله فى ج دون نقط ، وفى ز : « وارناسوا » .

(٦) زيادة من المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

هم المُستقبلون[1] الأُمور ، المُبتدِئون فى الطَّريق ، فلم يُجرِّبوا الأُمورَ[2] ، ولم يرْسَخ لهم فيها قَدَمٌ ، وإن كانوا أبناء سبعين سنة. وقال سَهْلٌ رضى الله عنه : لاتُطلِعوا الأَحْداثَ على الأَسرارِ قبل تَمكُّنِهم من اعتقاد أنَّ الإلهَ واحدٌ وأنَّ المُوَحَّدَ[3] فَرْدٌ صَمَدٌ مُنزَّهٌ عن الكَيْفيَّةِ والأَيْنيَّةِ ، لا تُحيط به الأفكارُ ، ولا تُكيِّفه الألباب ، وهذا الفريقُ لا يكتفِى من إيمانِ الناس إلَّا باعتقادِ الجِهَةِ ، وكأنَّه لم يسمع الحديثَ الصَّحيحَ عن النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ » الحديث. أفلا يَكْتفِى بما اكْتفَى به نبيُّهم صلَّى الله عليه وسلَّم ، حتى إنَّه يأمُر [الزَّمْنَى][4] بالخَوْضِ فى بحرٍ لاساحلَ له ، ويأمُرهم بالتَّفتيشِ عمَّا لم يأمُرْهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالتَّفْتيشِ عنه ، ولا أحدٌ من أصحابه رضىَ الله عنهم ، ولا تنازلَ[5] واكْتفَى بما نُقِل عن إمامِه الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ رضىَ الله عنه ، حيث قال : « لا يُوصَفُ اللهُ تعالى إلَّا بما وصَفَ به نفسَه أو وَصَفَه به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، لانَتَجاوَزُ القرآنَ والحديثَ ، ونَعْلَمَ أنَّ ما وُصِفَ اللهُ به من ذلك فهو حَقٌّ ، ليس فيه لَغْوٌ[6] ولا أَحاجٍ ، بل معناه يُعْرَف من حيث يُعْرَفُ مَقْصودُ المُتَكلِّم بكلامه ، وهو مع ذلك ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾[7] فى نفسِه القُدسِيَّةِ المذكورةِ بأسمائِه وصِفاتِه ، ولا فى أفعالِه ، فكان يَنْبغِى أنَّ اللهَ سبحانه له ذاتٌ حقيقيةٌ ، وأفعالٌ حقيقيةٌ ، وكذلك له صِفاتٌ حقيقيةٌ ، وهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾ لا فى ذاتِه ولا فى صِفاتِه، ولا فى أفعالِه، وكلُّ ماأَوْجَبَ نَقْصاً أو حُدُوثاً فإنَّ الله عزَّ وجلَّ مُنَزَّهٌ عنه حَقِيقَةً، فإنه سبحانه مُسْتَحِقٌّ للكمالِ الذى لاغايةَ فوقَه، ومُمْتَنِعٌ عليه الحدوثُ

---

(١) فى المطبوعة : « المتنقلون » ، وفى ج ، ز خطأ : « المستقبلين » .

(٢) فى ج ، ز : « للأمور » ، والمثبت من المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « الموجد » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز . والزمنى : جمع الزمن ، وهو من كانت به عاهة .

(٥) فى المطبوعة : « يشارك » ، وفى ز : « تشارك » ، والمثبت من : ج .

(٦) فى المطبوعة : « لغز » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) سورة الشورى ١١ .

لامتناع العَدَمِ عليه، واستلزام الحدوث (١سابقةَ العدمِ١)، وافتقار المُحْدَثِ إلى (٢مُحْدِث ووُجوب٢) وجوده بنفسه سبحانه وتعالى» هذا نصُّ إمامه، فهلّا اكتفى به.

ولقد أتى إمامه فى هذا المكان(٣) بجوامع الكَلِم، وساق أدلّة المتكلّمين على ما يدّعيه هذا المارقُ بأحسن رَدٍّ وأوضح مَعانٍ، مع أنه لم يأمُرْ بما أمَرَ به هذا الفريقُ.

وقد قال الشافعيُّ رضى الله عنه: سألتُ مالكًا عن التوحيد، فقال: مُحالٌ أن تَظُنَّ بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنه علَّم أُمّتَهُ الاستنجاءَ ولم يُعلِّمْهم التوحيدَ، وقد قال صلّى الله عليه وسلَّم: «أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولُوا لا إلهَ إلَّا اللهُ» الحديث، فبيَّن مالكٌ رضى الله عنه أنَّ المطلوبَ من الناسِ فى التوحيد هو ما اشْتَمَلَ عليه هذا الحديثُ، ولم يقُلْ: مِن التوحيد اعتقادُ أنَّ اللهَ تعالى فى جِهَةِ العُلُوِّ.

وسُئِلَ الشافعيُّ رضِيَ الله تعالى عنه عن صِفاتِ اللهِ فقال: حَرامٌ على العقولِ أن تُمثِّلَ اللهَ تعالى، وعلى الأوهام أن (٤تَحُدَّ، وعلى٤) الظُّنونِ أن تَقْطَع، وعلى النفوس أن تُفكِّرَ، وعلى الضَّمائر أن تُعَمِّقَ، وعلى الخَواطِر أن تُحيط إلَّا ما وصَفَ به نفسَه على لسانِ نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم.

ومن تَقَصَّى وفَتَّشَ وبحَثَ وَجَدَ أن الصحابةَ رضى الله عنهم، والتابعِينَ والصَّدْرَ الأوَّل لم يكنْ دأبُهم غيرَ الإمساكِ عن الخَوْضِ فى هذه الأمور، وتَرْكِ ذِكرها فى المَشاهد، ولم يكونُوا يَدُسُّونها إلى العوامِّ، ولا يتكلّمون بها على المنابر، ولا يُوقِعون فى قلوبِ الناس منها هَواجِسَ كالحريقِ المُشْعَل، وهذا معلومٌ بالضَّرورة من سِيَرِهم، وعلى ذلك بَنَيْنا عقيدتَنا وأسَّسْنَا(٥) نِحْلَتَنا، وسَيظهَرُ لك إن شاء الله تعالى مُوافَقتُنا للسَّلَفِ، ومُخالَفةُ المُخالِف طريقَتَهم وإن ادَّعى الاتِّباعَ، فما سالكٌ غيرَ الابتِداع.

---

(١) فى المطبوعة: «سابقنا لعدم»، والمثبت من: ج، ز.

(٢) فى المطبوعة: «المحدث وجوبه»، والمثبت من: ج، ز.

(٣) فى المطبوعة: «الكلام»، والمثبت من: ج، ز.

(٤) فى المطبوعة: «تحدوا وعلى»، والتصويب من: ج، ز.

(٥) فى المطبوعة: «أثبتنا»، والمثبت من: ج، ز.

وقَوْلُ المُدَّعِى إنَّهم أظْهَرُوا هذا ، ويقولُ : عَلَّمَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ كلَّ شىء حتى الخَرْأَةَ ، وما عَلَّمَ هذا المُهِمَّ ، هذا بَهْرَجٌ[1] لايَعْشِى على الصَّيْرَفِيِّ النَّقَّادِ ، أوَمَا علِم أنَّ الخَرْأَةَ يحتاج إليها كلُّ واحد ، وربما تكرَّرت الحاجةُ إليها فى اليوم مَرَّات ، وأىُّ حاجةٍ بالعَوامِّ إلى الخَوْضِ فى الصِّفات ؟ نعم الذى يحتاجون إليه من التوحيد قد تبيَّن فى حديث : « أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ » ، ثم هذا الكلامُ من المُدَّعِى يهْدِم بُنْيانَهُ ، ويَهُدُّ أرْكانَه ، فإن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم علَّم الخَرْأَةَ تَصْرِيحًا ، وما علَّم الناسَ أنَّ اللهَ تعالى فى جِهَةِ العُلُوِّ ، وما ورَد من العَرْشِ والسماء فى الاِسْتِواء ، قد بَنَى المُدَّعِى مَبْناه ، وأوْثَقَ عُرَى دَعْواه ، على أنَّ المُرادَ بهما شىء واحد ، وهو جِهَةُ العُلُوِّ ، فما قالَه هذا المُدَّعى لم يُعَلِّمْه النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أُمَّتَهُ ، وعلَّمهم الخَرْأَةَ ، فعندَ المُدَّعِى يجب تعليمُ العَوامِّ حديثَ الجِهَةِ ، وما علَّمها رسولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وأما نحن فالذى نقولُه أنه لا يُخاضُ فى مثلِ هذا ، ويُسْكَتُ[2] عنه كما سكَت رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه ، ويَسَعُنا ماوَسِعَهم ، ولذلك لم يُوجَدْ منَّا أحدٌ يأمرُ العَوامَّ بشىء من الخَوْضِ فى الصِّفاتِ ، والقومُ قد جعلوا دَأْبَهم الدُّخولَ فيها والأَمْرَ بها ، فليت شِعْرِى مَن الأَشْبَهُ بالسَّلَفِ ؟

وها نحن نذكُر عقيدةَ أهلِ السُّنَّة ، فنقول :

عقيدتُنا أنَّ الله قديمٌ أَزَلِىٌّ ، لايُشْبِهُ شيئا ولا يُشْبِهُه شىء ، ليس له جِهَةٌ ولا مَكانٌ ، ولا يَجْرِى[3] عليه وَقْتٌ ولا زمانٌ ، ولا يُقال له أين ولا حيث ، يُرَى لاعن مُقابَلَةٍ ولا على مُقابَلَةٍ ، كان ولا مَكانَ ، كَوَّن المكان ، ودَبَّر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان .

هذا مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ ، وعقيدةُ مشايخ الطريقِ رضى الله عنهم .

---

(١) فى المطبوعة : « النبهرج » ، والمثبت من : ج ، ز . وهما بمعنى الزيف والردىء .

(٢) فى المطبوعة : « ولنسكت » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « يحتوى » ، والمثبت من : ج ، ز .

قال الجُنَيْدُ رضى الله عنه : متى يَتَّصِلُ مَن لاشَبِيهَ [له][1] ولا نَظِيرَ له بِمَن له شَبِيهٌ ونَظِيرٌ ؟

وكما قيل ليحيىٰ بنِ مُعاذٍ الرَّازِيِّ : أَخْبِرْنا عن اللهِ عزَّ وجلَّ ؟ فقال : إِلٰهٌ واحدٌ . فقيل له : كيف هو ؟ فقال: مالِكٌ[2] قادِر . فقيل [له][3] : أين هو ؟ فقال : بالمِرْصادِ . فقال السائلُ : لم أسألْكَ عن هذا ، فقال : ما كان غيرَ هذا كان صِفَةَ المخلوقِ ، فأمَّا صِفَتُه فما أَخْبَرْتُ عنه .

وكما سأَلَ ابنُ شاهِين الجُنَيْدَ رضىَ اللهُ عنهما عن مَعْنَى « مع » فقال: « مع » على معنيَيْن : مع الأَنْبياء بالنُّصْرة والكَلاءَةِ ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾[4] ، ومع العالَم بالعِلم والإِحاطة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[5] فقال ابنُ شاهين : مِثْلُك يصلُح دَالًّا للأُمَّةِ على اللهِ .

وسُئِلَ ذو النُّونِ المِصْرِيُّ رضىَ الله عنه ، عن قولِه تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[6] ، فقال : أَثْبَتَ ذاتَه ونَفَى مكانَه ، فهو موجودٌ بذاتِه ، والأشياء بحِكْمته كما شاء .

وسُئِل عنه الشِّبْلِيُّ رضىَ الله عنه فقال : الرحمنُ لم يزَلْ والعَرْشُ مُحْدَثٌ ، والعرشُ بالرحمن استَوَى .

وسُئِلَ عنها جعفرُ بن نُصَير ، فقال : استَوَى علمُه بكلِّ شىء ، وليس شىءٌ أقربَ إليه من شىء .

وقال جعفرُ الصادقُ رضىَ الله عنه : مَن زعَم أنَّ الله فى شىء أو مِن شىء أو علَى شىء

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ملك » ، والمثبت من : ج ، وهو ساقط من : ز .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

(٤) سورة طه ٤٦ .

(٥) سورة المجادلة ٧ . وموضع الاستشهاد فى تمام الآية الكريمة: « إلا هو معهم أين ما كانوا » .

(٦) سورة طه ٥ .

فقد أشرك ؛ إذْ لو كان فى شىء لَكان محصورًا ، ولو كان على شىء لَكان محمولًا ، ولو كان من شىء لَكان مُحْدَثًا .

وقال محمد بن محبوب خادمُ أبى عثمان المَغْرِبىِّ ، قال لى أبو عثمان المغربىُّ يوماً : يامحمد ، لو قال لك قائلٌ : أين معبودُك أيْش تقولُ ؟ قلت : أقول: حيث لم يزَلْ . قال : فإن قال : فأين كان فى الأزَلِ أَيْش تقولُ ؟ قلت: حيث هو الآن. يعنى أنه كان ولا مَكان فهو الآن كما كان، قال : فارْتضَى ذلك مِنِّى ، ونزَع قميصَه وأعطانيه .

وقال أبو عثمان المَغْرِبىُّ : كنتُ أعتقدُ شيئاً من حديثِ الجِهَةِ ، فلمَّا قدِمتُ بغدادَ زال ذلك عن قلبى ، فكتبتُ إلى أصحابى بمكّةَ أنِّى أسلمتُ جديدًا . قال : فرجَع كلُّ من كان تابَعَهُ على ذلك .

فهذه كلماتُ أعلام أهلِ التوحيد، وأئمّةِ جُمْهور الأُمّة، سوى هذه الشِّرْذِمَةِ الزائغة، وكتبهم طافحةٌ بذلك ، وردُّهم على هذه النّازِغة لا يكاد يُحْصَر ، وليس غرَضُنا بذلك[1] تقليدَهم ، لِمَنْع ذلك فى أُصولِ الدِّيانات ، بل إنما ذكرتُ ذلك ليُعْلَمَ أنَّ مذهبَ أهل السُّنّة ما قدّمْناه .

ثم إنّ[2] قولنا إنَّ آياتِ الصِّفاتِ وأخبارها ، على مَن يسْمَعُها وظائفُ التّقْديسِ ، والإيمانُ بما جاء عن اللهِ تعالى وعن رسولِه صلّى الله عليه وسلّم على مُرادِ الله تعالى ، ومُرادِ رسولِه[3] صلى الله عليه وسلم ، والتّصديقُ والاعْترافُ بالعجزِ ، والسُّكوتُ والإمْساكُ عن التّصرُّفِ فى الألْفاظ الواردةِ ، وكَفُّ الباطِن عن التّفكُّر فى ذلك، واعتقادُ أنّ ماخَفِىَ عليه منها لم يَخْفَ عن[4] اللهِ ولا عن[4] رسولِه صلّى الله عليه وسلّم، وسيأْتِى شَرْحُ هذه الوظائف إن شاء الله تعالى ، فليت شِعْرِى فى أىِّ شىء نُخالِفُ السَّلَف ، هل هو فى قولِنا: كان ولا مكان ؟ أو فى قولِنا : إنه تعالى كوَّن المكانَ ، أو فى قولِنا : وهو الآنَ على ما عليه كان ؟

(١) فى المطبوعة : « من ذلك » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة بعد هذا زيادة على ما فى ج ، ز : « فى » .

(٣) فى المطبوعة : « رسول الله » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) كذا فى الأصول . والمعروف أن هذا الفعل يتعدى بـ « على » فيقال : خفى عليه .

أو فى قولنـا : تقدّس الحَقُّ عن الجِسْمِيَّةِ ومُشابَهَتِها ؟ أو فى قولِنا : يجب تصديقُ ما قالَه اللهُ تعـالى ورسولُه بالمعنى الذى أراد ؟ أو فى قولِنا : يجبُ الاعْترافُ بالعَجْزِ ؟ أو فى قولِنا : نسكتُ عن السُّؤال والخَوْض فيما لاطاقةَ لنا به ؟ أو فى قولِنا : يجبُ إمْساكُ اللِّسانِ عن تَغْييرِ الظواهِرِ بالزِّيادةِ والنُّقْصان ؟

وليت شِعْرى فى ما ذا وافَقوا هم السَّلَفَ ، هل فى دُعائِهم إلى الخَوْض فى هذا والحَثّ على البحثِ مع الأَحْداث الغِرِّين ، والعَوامّ الطَّغام الذين يعجزون عن غَسْلِ مَحَلّ النَّجْو[1] وإقامةِ دعائم[2] الصلاة؟ أو وافَقُوا السَّلَفَ فى تَنْزِيه البارى سبحانه وتعالى عن الجِهَة؟ وهل سَمِعوا فى كتابِ الله أو أثارةٍ من عِلْمٍ عن السَّلَفِ أنهم وصَفوا اللهَ تعالى بجِهَةِ العُلوّ ، وأن كُلّ مالا يَصِفُه به فهو ضَالٌّ مُضِلٌّ مِن فِراخِ الفلاسفة والهُنودِ[3] واليُونان ؟ ﴿ أنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْماً مُبِيناً ﴾[4] .

ونحن الآن نبتدئُ بإفْسادِ ما ذكَره ، ثم بعدَ ذلك نُقيم الحُجَّةَ على نَفْىِ الجِهَةِ والتَّشْبيهِ ، وعلى جميعِ ما يدَّعيه ، وبالله المُسْتعان ، فأقول :

ادَّعى أوَّلا أنه يقولُ بمـا قالَه اللهُ ورسولُه صلَّى الله عليه وسلَّم والسَّابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار رضى الله عنهم، ثم إنه قال مالم يقُلْه اللهُ ولا رسولُه ولا السابقون الأوَّلون من المُهاجرين والأنصار ، ولا شيئا منه ، فأمَّا الكتابُ والسُّنَّة فسنُبيِّن مُخالفتَه لهما ، وأما السابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار فذكْرُه لهم فى هذا الموضع استعارَةُ للتَّهْويل ، وإلَّا فهو لم يُورِدْ من أقوالِهم كلمةً واحدة ، لا نَفْياً ولا إثْباتا ، وإذا تصفَّحتَ كلامَه عرفتَ ذلك ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ مُرادُه بالسَّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار مشايخَ عقيدتِه دون الصحابةِ .

(١) النجو : ما يخرج من البطن من ريح أو غائط .

(٢) فى المطبوعة : « دعاء » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة هنا وفيما يأتى : « اليهود » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٤) سورة النساء ٥٠ .

وأخذ بعد هذه الدَّعْوَى فى مدحِه صلَّى الله عليه وسلَّم وفى مدحِ دينه ، وأنَّ أصحابَه أعلمُ النـــاس بذلك ، والأمرُ كما قالَه وفوقَ ماقالَه ، وكيف المادحُ تستوفى مناقبَه ، ولـكنَّ كلامَه كما قال أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبى طالب رضىَ الله عنه : كلمةُ حَقٍّ أُرِيدَ بها باطلٌ .

ثم أخذ بعد ذلك فى ذَمِّ الأَئِمَّةِ وأعلامِ الأُمَّة ، حيث اعترفوا بالعَجْزِ عن إدْراكِه سبحانَه وتعالى ، مع أن سيِّدَ الرُّسل صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » ، وقال الصِّدِّيقُ رضىَ الله عنه : العجزُ عن دَرْكِ الإِدْراكِ إِدْراكٌ . وتجاسَر المُدَّعِى على دعوَى المعرفة ، وأن ابنَ الحَيْضِ[1] قد عرَف القديمَ على ما هو عليه ، ولا غُرورَ ولا جهلَ أعظمُ ممَّن يدَّعِى ذلك ، فنعوذ بالله من الخِذْلان .

ثم أخذ بعد ذلك فى نِسْبَةِ مذهبِ جُمهور أمةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أنه مذهبُ فِراخِ الفلاسفةِ ، وأتْباعِ اليُونان والهُنودِ ﴿ سَتُـكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْئَلُونَ ﴾[2] .

ثم قال : كتابُ الله تعالى من أوّلِه إلى آخِره ، وسنةُ رسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم من أولها إلى آخِرها ، ثم عامَّة كلامِ الصحابة والتابعين ، ثم كلامُ سائر الأَئِمَّةِ مملوءٌ بما هو : إمَّا نَصٌّ وإما ظاهِر فى الله تعالى أنه فوقَ كلِّ شىء ، وعلى كلِّ شىء ، وأنه فوقَ العَرْشِ ، وأنه فوق السماء . وقال فى أثناء كلامه ، وأواخر مازعمَه : إنه فوق العَرْشِ حقيقةً . وقالَه فى موضِـع آخَر عن السَّلفِ ، فليت شِعْرِى أين هذا فى كتاب الله تعالى على هذه الصُّورة ، التى نقلها عن كتابِ ربِّه وسُنَّةِ نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم ؟! وهل فى كتابِ الله تعالى كلمةٌ ممَّا قالَه حتى يقول : إنه فيه نَصٌّ ؟! والنَّصُّ هو الذى لايَحْتَمِل التأويلَ أَلْبَتَّةَ ، وهذا مُرادُه ؛ فإنَّه جعَله غيرَ الظاهرِ ، لعَطفِه له عليه ، وأىُّ آيةٍ فى كتابِ الله تعالى نَصٌّ بهذا الاعْتبار ! فأوّلُ مااسْتَدلَّ به قولُه تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْـكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[3] ، فليت

---

(١) فى ج، ز وردت الـكلمة بدون نقط الضاد ، والمثبت من المطبوعة. ويعنى بابن الحيض الإنسان .

(٢) سورة الزخرف ١٩ .

(٣) سورة فاطر ١٠ .

شعرى أىُّ نصٍ فى الآية أو ظاهرٍ على أن الله تعالى فى السماء أو على العرشِ ؟ ثم نهايةُ مايتمسَّك به أنه يدلُّ على عُلوٍ يُفهَمُ من الصُّعودِ ، وهيهاتَ ، زَلَّ حمارُ العِلمِ فى الطِّين ، فإنَّ الصُّعودَ فى الكلام كيف يكونُ حقيقةً مع أن المفهومَ فى الحقائق أنَّ الصُّعودَ من صفاتِ الأَجْسام ! فليس المرادُ إلّا القبولَ ، ومع هذا لا حَدَّ ولا مكانَ .

وأتبعَها بقوله تعالى : ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾[1] وما أدرى مِن أين اسْتَنْبطَ من هذا الخبرِ أنَّ الله تعالى فوقَ العَرْشِ من هذه الآية! هل ذلك بدَلالةِ المُطابَقة أو التَّضَمُّن أو الالْتِزام، أو هو شىء أخذه بطريقِ الكَشْفِ والنَّفْثِ فى الرُّوع؟ ولعله اعتقدَ أن الرَّفْعَ إنَّما يكونُ فى العُلوِّ فى الجِهَةِ ، فإن كان كما خطَرَ له فذاك أيضاً لا يُعْقَلُ إلّا فى الجِسْمِيَّة والحَدِّيَّةِ ، وإن[2] لم يقُلْ بهما ، فلا حقيقةَ فيما اسْتَدَلَّ به ، وإن قال بهما فلا حاجةَ إلى المُغالَطةِ ، ولعله لم يَسْمع الرَّفْعَ فى المَرْتَبةِ والتَّقْرِيبَ[3] فى المكانة ، من[4] استعمالِ العرب والعُرْفِ ، ولا « فلانٌ رَفع الله شأنَه » .

وأتبعَ ذلك بقوله : ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِى السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ﴾[5] وخَصَّ هذا المُسْتَدِلُّ « مَن » بالله تعالى ، ولعله لم يُجَوِّز أنَّ المُرادَ به ملائكةُ الله تعالى ، ولعله يقولُ : إن الملائكةَ لاتفعلُ ذلك ، ولا أن جبريلَ عليه السلام خسَف بأهلِ سَدُومَ[6] ، فلذلك استَدَلَّ بهذه الآية ، ولعلها هى النَّصُّ الذى أشار إليه .

وأتبعَهُ بقولِه تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾[7] والعُروجُ والصُّعود شىء واحدٌ ، ولا دَلالة فى الآية على أنَّ العُروجَ إلى سماء ولا عَرْشٍ ولا شىء من الأَشْياء التى

---

(١) سورة آل عمران ٥٥ .

(٢) فى المطبوعة : « وإنه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « والتقريب » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « مع » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٥) سورة الملك ١٦ .

(٦) سدوم : مدينة من مدائن قوم لوط ، وقال الميدانى : سدوم هى سرمين ، بلدة من أعمال حلب معروفة عامرة . معجم البلدان ٣/٥٩ .

(٧) سورة المعارج ٤ .

ادّعاها بوَجْهٍ من الوُجُوهِ ؛ لأنّ حقيقتَه المُستعمَلة فى لغَةِ العرب فى الانتقالِ فى حَقّ الأجسام، إذ لا تعرفُ العربُ إلّا ذلك ، (فليت لو[1]) أظهره واستراح من كِتمانه .

وأرْدَفَه بقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾[2] وتلك أيضا لا دَلالةَ [له][3] فيها على سَماء ولا عَرْشٍ ، ولا أنه فى شىء من ذلك حقيقةً .

ثم الفَوْقِيّةُ تَرِدُ لمعنيَيْن :

أحدهما، نِسْبةُ جسمٍ إلى جسم، بأن يكونَ أحدُهما أعلى والآخرُ أسفلَ، بمعنى أن أسْفَلَ الأعلَى من جانبِ رأسِ الأَسْفَلِ ، وهذا لا يقول به مَن لا يُجَسِّم ، وبتقديرِ أن يكونَ هو المرادَ ، وأنه تعالى ليس بجسمٍ فلِمَ لا يجوز أن يكون ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ صِلَةً لـ ﴿ يَخَافُونَ ﴾ ويكونُ تقديرُ الكلام : يخافون مِن فوقِهم ربَّهم . أى أنّ الخوفَ من جِهَةِ العُلوِّ ، وأن العذابَ يأتى من تلك الجِهَةِ .

وثانيهما ، بمعنى المَرْتَبةِ ، كما يُقال : الخليفةُ فوقَ السُّلطان ، والسلطان فوق الأمير . وكما يقال : جلس فلانٌ فوق فلانٍ ، والعِلمُ فوق العَمَلِ ، والصِّباغةُ فوقَ الدِّباغة. وقد وقَع ذلك فى قوله تعالى ، حيث قال : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[4] ولم يطلعْ أحدُهم على أكتافِ الآخَر ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾[5] وما ركبتِ القِبْطُ أكتافَ بنى إسرائيل ، ولا ظُهورَهم .

وأرْدَف ذلك بقوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[6] ووَرد هذا فى كتاب الله فى ستَّةِ مواضعَ من كتابِه[7] ، وهى عُمْدَةُ المُشبِّهةِ وأقوَى مُعْتَمَدِهم ، حتى إنهم كتبوها على بابِ جامع هَمَذانَ ، فلنَصْرِف العِنايةَ إلى إيضاحِها ، فنقول :

(١) فى المطبوعة : « فليته » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) سورة النحل ٥٠ .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما فى : ج ز .

(٤) سورة الزخرف ٣٢ .

(٥) سورة الأعراف ١٢٧ .

(٦) سورة طه ٥ .

(٧) أى الاستواء على العرش فى غير الموضع السابق ، وهى : سورة الأعراف ٥٤ ، سورة يونس ٣ ، سورة الرعد ٢ ، سورة الفرقان ٥٩ ، سورة السجدة ٤ ، سورة الحديد ٤ .

إمّا أنهم يعزلون العقلَ بكلِّ وَجْهٍ وسببٍ ، ولا يلتفتون إلى ماسُمِّيَ[1] فهماً وإدْراكا، فرحباً بفِعْلهم، وبقَوْلِ[2] ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، وإن تَعَدَّوا هذا إلى[3] أنَّه مُسْتَوٍ على العَرْشِ فلا حُبًّا ولا كَرامَة ، فإنَّ الله تعالى ماقاله ، مع أن علماء البَيانِ كالمُتَّفقِين على أنَّ في اسْمِ الفاعلِ من الثُّبوتِ مالا يُفْهَم من الفعلِ . وإن قالوا : هذا يدُلُّ على أنه فوقَه ، فقد تركوا ما الْتَزَمُوه ، وبالَغُوا في التَّناقُضِ والتَّشَهِّي والجُرْأَةِ .

وإن قالوا: بل نُبْقِي[4] العَقْلَ، ونَفْهم ماهو المرادُ، فنقول لهم : ماهو الاستواء في كلام العرب ؟ فإن قالوا : الجلوسُ والاستقرارُ . قلنا : هـذا ماتعرفُه العربُ إلّا في الجسم ، فقولوا : يستَوِي جسمٌ على العرشِ . وإن قالوا: جلوسٌ واستِقْرارٌ نِسْبَتُه إلى ذاتِ الله تعالى كَنِسْبَةِ الجُلوسِ إلى الجسمِ . فالعربُ لاتعرفُ هذا حتى يكونَ هو الحقيقةَ ، ثم العربُ تفهم استِواءَ القِدْحِ الذي هو ضِدُّ الاعْوِجاجِ ، فوَصَفُوه بذلك وتبرَّءوا ممـه من التَّجْسِيم ، وسَدُّوا بابَ الحَمْلِ على غيرِ الجُلوس ، ولا يسُدُّونه في قولِه تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[5] وقولِه تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[6] ، ولا تقولُوا : معهم بالعِلم[7] . وإن قلتم ذلك فلِمَ تُحلُّونه عاماً وتُحرِّمُونه عاماً ؟ ومن أينَ لـكم أنْ ليس الاستِواء فِعْلًا من أفعالِه تعالى في العَرْش ؟ فإن قالوا : ليس هذا كلامَ العرب. قلنا : ولا كلامُ[8] العرب « اسْتَوَى » بالمعنى الذي تقولونه بلا جِسْمٍ .

ولقد رام المُدَّعِي التَّفَلُّتَ من شَرَكِ التَّجْسِيمِ ، بما زَعَمه من أنَّ الله تعالى في جِهَة ،

---

(١) في المطبوعة : « يسمى » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة: «وتقول»، وفي ج: «ونقول» ، وفي ز : «ويقول»، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) مكان هذه الـكلمة في المطبوعة : « وقالوا هذا يدل » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في الأصول : « ننفي » ، وما أثبتناه هو المناسب لمقابلة الاحتمال الأول .

(٥) سورة الحديد ٤ .

(٦) سورة ق ١٦ .

(٧) في المطبوعة : « في العلم » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٨) في المطبوعة : « تعرف » ، والمثبت من : ج ، ز .

وأنه استوَى على العرشِ استواءً يَليقُ بجَلالِه . فنقولُ له : قد صِرْتَ الآنَ إلى قولِنا في الاستِواء ، وأمَّا الجِهَةُ فلا تَليقُ بالجَلالِ .

وأخذ على المُتَكلِّمين قولَهم : إنَّ الله تعالى لو كان في جِهَةٍ ، فإمَّا أن يكونَ أكبرَ أو أصغرَ أو مُساوياً ، وكلُّ ذلك مُحالٌ . قال : فلم يفهمُوا من قولِ الله تعالى : ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ إلّا ما يُثْبِتون لأيِّ جسمٍ كان على أي جسمٍ كان . قال : وهذا اللازمُ تابِعٌ لهذا المفهوم ، وأمَّا استواءٌ يَليقُ بجَلالِ الله فلا يلزمُه شيءٌ من اللَّوازِم . فنقول له : أتَميميًّا مَرَّةً وقَيْسيًّا أُخرى[1] ! إذا قلتَ : استوى استواءً يَليقُ بجلالِ الله ، فهو مذهبُ المُتكلِّمين ، وإذا قلتَ : استواءٌ[2] هو استِقرارٌ واختِصاصٌ بجِهَةٍ دون أخرى لم يُجْدِ ذلك تخلُّصاً من التردِيد المذكور ، والاستواء بمعنى الاستيلاء .

وأشهدُ له[3] في هذه الآية أنها لم تَرِدْ قَطُّ إلّا في إظْهار العَظَمةِ والقُدْرةِ والسُّلْطان والمُلْكِ ، والعربُ تَكْني بذلك عن المُلْكِ فيقولون : فلانٌ استَوى على كُرْسِيِّ المَمْلكة ، وإن لم يكنْ جلس عليه مَرَّةً واحدةً ، ويريدون بذلك المُلْكَ .

وأمَّا قولُهم : فإن حملتُم الاستواء على الاستيلاء لم يَبْقَ لذِكْرِ العَرْشِ فائدةٌ ، فإنَّ ذلك في حَقِّ كلِّ المخلوقاتِ ، فلا يَخْتَصُّ بالعَرْشِ . فالجوابُ عنه : أن كلَّ الموجوداتِ لمّا حواها العرشُ كان الاستيلاء عليه استيلاءً على جميعِها ، ولا كذلك غيرُه ، وأيضا فكِنايةُ العربِ السابقةِ تُرَجِّحُه ، وقد تقدَّم الكلامُ عن السَّلَفِ في معنى الاستواء ، كجعفر الصَّادقِ ، ومَن تقدَّم .

وقولُهم : استَوَى بمعنى استَوْلَى ، إنما يكون فيما يُدافَع عليه . قلنا : واستَوَى بمعنى جلَس أيضا إنما يكونُ في جسمٍ ، وأنتم قد قلتُم إنكم لاتقولون به ، ولو وصَفُوه تعالى

(١) هذا من الشواهد النحوية . راجع كتاب سيبويه ٣٤٣/١ .

(٢) في المطبوعة : « استوى » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « لله » ، والمثبت من : ج ، ز .

بالاستواء على العرش لَما أنكرنا عليهم ذلك ، بل ندمهم[1] إلى مايُشبِهُ التشبيهَ ، أو هو التشبيهُ المَحْذُورُ[2] ، والله المُوفِّق .

واستَدلَّ بقوله تعالى حكايةً عن فِرْعونَ : ﴿ يَا هَامَانُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ ٱلسَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلٰهِ مُوسَىٰ ﴾[3] فليت شِعْرِي كيف فَهِم من كلامِ فِرْعَوْنَ أنَّ اللهَ تعالى فوقَ السَّموات ، وفوقَ العرش يُطَّلَعُ إلى إلٰهِ موسى ، أمَّا أنَّ إلٰهَ موسى في السَّموات فما ذكَرَه ، وعلى تقديرِ فَهْمِ ذلك من كلام فِرْعَوْنَ فكيف يَسْتَدِلُّ بظَنِّ فِرْعَوْنَ وفَهْمِهِ ، مع إخْبارِ الله تعالى عنه أنه زُيِّنَ له سُوءُ عملِه ، وأنه حادَ عن سبيلِ الله عزَّ وجلَّ ، وأن كَيْدَه في ضَلالٍ ، مع أنَّه لمَّا سأل موسى عليه السلامُ وقال : وَمَا رَبُّ ٱلسَّمٰوَاتِ[4] ؟ لم يتعَرَّضْ موسى عليه السلام للجهَةِ ، بل لم يذْكُرْ إلَّا أخَصَّ الصِّفاتِ ، وهي القُدْرةُ على الاخْتراعِ ، ولو كانت الجِهَةُ ثابتةً لكان التَّعْرِيفُ بها أوْلَى ؛ فإنَّ[5] الإشارةَ الحِسِّيَّةَ من أقْوَى المُعرِّفاتِ حِسًّا وعُرْفًا ، وفِرْعَوْنُ سأل بلفظةِ « ما » فكان الجوابُ بالتَّحيُّزِ أوْلَى مِن الصِّفَةِ ، وغايةُ ما فَهِمَهُ من هذه الآية واستَدلَّ به فَهْمُ فِرْعَوْنَ ، فيكون عُمْدَةُ هذه العقيدةِ كونَ فِرْعَوْنَ ظَنَّها ، فيكون هو مُسْتَنَدَها[6] ، فليت شِعْرِي لِمَ لا ذكَرَ النِّسْبَةَ إليه[7] كما ذكَرَ أن عقيدةَ ساداتِ أُمَّةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ، الذين خالَفُوا اعتقادَه في مَسْألةِ التَّحيُّزِ والجِهَةِ الذين ألْحَقَهم بالجَهْمِيَّة ، مُتَلَقَّاةٌ من لَبِيدِ بنِ الأعصَمِ اليَهُودِيِّ الذي سحَرَ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم .

---

(١) كذا في المطبوعة ، والكلمة في ج ، ز بدون نقط .

(٢) في المطبوعة : « المحظور » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) كذا ورد في الأصول. والسؤال المعنى جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ وجاء جوابه بعد ذلك : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) في المطبوعة : « لأن » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « مشيدها » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) في ج ، ز : « إليها » ، والمثبت من المطبوعة .

وختَم الآياتِ الكريمةَ بالاستدلالِ بقوله : ﴿ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[1] ﴿مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾[2] وما فى الآيتَيْن لا عَرْشٌ ولا كُرْسِيٌّ ولا سماءٌ ولا أرْضٌ ، بل [3]ما فيهما إلّا [3] مُجَرَّدُ التَّنْزِيل ، وما أدْرى من أىِّ الدَّلالاتِ اسْتَنْبَطَها المُدَّعِى ! فإن السَّماء لا تُفْهَم من التَّنْزِيل ، فإن التَّنْزِيلَ قد يكونُ من السماء وقد يكونُ من غيرِها ، ولا تَنْزِيلُ القرآن كيف يُفْهَم منه النُّزولُ ، الذى هو انتقالٌ من فوقَ إلى أسفل ! فإنَّ العربَ لا تفهم ذلك فى كلامٍ ، سواءٌ كان من عَرَضٍ[4] أو غير عَرَضٍ[4] ، وكما تُطْلِقُ العربُ النُّزولَ على الانتقالِ تُطْلِقُه على غيره ، كما جاء فى كتابه العزيز : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[6] ولم يَرَ أحدٌ قطعةَ حديدٍ نازلةً من السماء فى الهواء ، ولا جَمَلًا يُحَلِّق[7] من السماء إلى الأرض ، فكما[8] جَوَّزَ[9] هنا أنَّ النُّزولَ غيرُ الانتقال من العُلُوِّ إلى السُّفْل ، فَلْيُجَوِّزْه[10] هناك .

هذا [آخِرُ][11] ما اسْتَدَلَّ به من الكتاب العزيز ، وقد ادَّعَى أوَّلًا أنه يقول ما قاله الله ، وأنَّ ما ذكره من الآياتِ دليلٌ على قولِه؛ إمَّا نَصًّا وإمَّا ظاهِراً ، وأنت إذا رأيتَ ما ادَّعاهُ ،

---

(١) سورة فصلت ٤٢ .

(٢) سورة الأنعام ١١٤ .

(٣) فى المطبوعة مكان هذا : « فيهما » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « غرض » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) سورة الحديد ٢٥ .

(٦) سورة الزمر ٦ .

(٧) فى المطبوعة : « ينزل » ، والمثبت من : ج ، ز ، والكلمة فيهما بدون نقط .

(٨) فى ز : « وكما » ، والمثبت من : المطبوعة ، ج .

(٩) فى المطبوعة : « جوزنا » ، والمثبت من : ج ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « فلنجوزه » ، والكلمه فى ج ، ز بغير نقط على النون أو الياء ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ويؤيده ما سبق .

(١١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

وأمْعَنْتَ النَّظَرَ فيما قُلْناه ، واسْتَقْرَيْتَ هذه الآياتِ ، لم تجدْ فيها كلمةً على وَفْقِ ماقالَه أوَّلا ؛ لا نَصًّا ولا ظاهراً ألبَتَّةَ ، وكلُّ أمْرٍ بعدَ كتابِ الله تعالى والدَّعْوَى عليه خَلَلٌ .

ثم اسْتَدَلَّ مِن السُّنَّةِ بحديثِ المِعْراجِ ، ولم يَرِد فى حديث المعراج أنَّ الله فوق السماء أو فوق العرش حقيقةً ، ولا كلمةٌ واحدة من ذلك ، وهو لم يسْرُد حديثَ المعراج ، ولا بَيَّن الدَّلالةَ منه ، حتى نُجيب عنه ؛ فإن بَيَّن وَجْهَ الاستدلال[١] عرَّفْناه كيف الجوابُ .

واسْتَدَلَّ بنُزول الملائكة مِن عند الله تعالى ، والجوابُ عن ذلك أنَّ نزولَ الملائكة من السماء إنما كان لِأنَّ السماءَ مَقَرُّهم ، والعِنْديَّةُ لاتدلُّ على أنَّ الله فى السماء ؛ لأنَّه يُقال فى الرُّسُل الآدَميِّين : إنهم من عند الله ، وإن لم يكونوا نزلوا من السماء ، على أنَّ العِنْديَّةَ قد يُراد بها الشرفُ والرُّتْبة ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾[٢] ، وتُستعمل فى غير ذلك ، كما قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، حِكايةً عن ربِّه عَزَّ وجَلَّ : « أنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي » .

وذكَرَ عُروجَ الملائكة ، وقد سَبق ، وربما شَدَّ فَقارَ ظَهْرِه ، وقَوَّى [مُنَّةَ][٣] مُنَّتِه بلفظةِ ﴿ إِلَى رَبِّهِمْ ﴾ وأنَّ ﴿ إِلَى ﴾ لانْتِهاء الغايةِ ، وأنَّها فى قَطْعِ المسافة ، وإذا سكت عن هذا لم يتكلَّمْ بكلامِ العرب، فإنَّ المسافة لاتفهَمُ العربُ منها إلَّا ما تَنْتَقِل فيه الأجسامُ، وهو يقول إنهم لايقولون بذلك ، وقد قال الخليلُ صلّى الله عليه وسلّم : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾[٤] وليس المرادُ بذلك الانْتِهاءَ الذى عَنَاهُ المُدَّعِي بالاتِّفاق ، فلِمَ يجْتَرِئُ على ذلك فى كتابِ الله تعالى ، ولا يُجاب به فى خبرِ الواحد !

وذكَرَ قولَه صلّى الله عليه وسلّم : « أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّماءِ ، يَأْتِينِي خَبَرُ مَنْ فِي السَّماءِ صَباحاً ومَساءً » ، وليس المرادُ بمَن هو اللهُ تعالى ، ولا ذكَرَ النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم ذلك ، ولا خَصَّهُ به ، ومن أين للمُدَّعِي أنَّه ليس المرادُ بمَن

---

(١) فى المطبوعة : « الدلالة » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) سورة ص ٢٥ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من: ج ، ز . و« منته » جاءت فى ج بتشديد النون، وبعدها تاء . ولعل صوابها « متنه » بالتاء الساكنة ، بعدها نون ، والمتن : الظهر .

(٤) سورة الصافات ٩٩ .

الملائـكة ، فإنهم أكبرُ المخلوقات عِلْماً بالله تعالى ، وأشدُّهم اطِّلاعاً على القُرْبِ ، وهم يعلمون أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أمينٌ ، وهو عندهم فى هذه الرُّتْبة ، فليَعْلَم المُدَّعِى أنه ليس فى الحديث ما يَنْفِى هذا ، ولا [ما][1] يُثْبِت ماادَّعاه .

ثم ذكَر حديثَ الرُّقْيَة : « رَبُّنَا اللهُ الذى فى السَّماء تَقَدَّسَ اسْمُك ، أمْرُكَ فى السَّماء والأَرْضِ ، كما رِزْقُك فى السَّماء » الحديث. وهذا الحديثُ بتَقْدِيرِ ثُبوتِه، فالذى ذَكَره النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فيه : « رَبُّنَا الذى فى السَّماء تَقَدَّس اسْمُكَ » ماسكت النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم على « فى السماء » فلأَىِّ معنًى نقفُ نحن عليه ، ونجعل « تَقَدَّس اسْمُك » كلاما مُسْتَأْنَفاً ؟ هل فعَله رسولُ الله صلّى الله عليه وسلَّم هكذا ، أو أمَر به ؟ وعند ذلك لايجد المُدَّعِى مَخْلَصاً إلّا أن يقول : اللهُ تقدَّس اسمُه فى السماء والأرض ، فلم خُصِّصَت السَّماء بالذِّكْر ؟ فنقول له: مامعنى «تقدَّس» ؟ إن كان المرادُ به التَّنْزِيهَ من حيث هو تَنْزِيهٌ فذلك ليس فى سَماء ولا أرضٍ ، إذ التَّنْزِيهُ نَفْىُ النَّقائِص ، وذلك لا تَعَلُّقَ له بخَرْباءَ ولَا غَبْراءَ ، فإنَّ المرادَ أنَّ المخلوقاتِ [2]تُقَدِّسُ وتعترفُ[2] بالتَّنْزِيه ، فلا شَكَّ أنَّ أهلَ السماء مُطْبِقون على تَنْزِيهه تعالى، كما أنه لاشَكَّ أنَّ فى أهلِ الأرض من لم يُنَزِّهْه ، وجعَل له نِدًّا، ووصَفه بما لايليقُ بجلالِه ، فيكون تخصيصُ السماء بذِكْرِ التَّقْدِيس فيها لِانفِراد أهلِها بالإِطْباق على التَّنْزِيهِ ، كما أنَّه سبحانه لمَّا انفَرد فى المُلْكِ فى يومِ الدِّين عمَّن يُتوهَّم مُلْكُه خَصَّصه بقولِه تعالى : ﴿ مَالِكِ[3] يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، وكما قال سبحانه وتعالى بعدَ دَمارِ[4] من ادَّعَى المُلْكَ والمِلْك : ﴿ لِمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَاحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾[5] .

وأعاد هذا المُدَّعِى الحديثَ من أوَّله، ووصَل إلى أن قال : فليَقُلْ ربُّنا الذى فى السماء .

---

(١) تكملة من : ج ، ز ، على ما فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « تقدسه وتعرفه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « ملك » ، والمثبت من : ج ، ز ، وكلاهما صحيح متواتر فى السبع . انظر تفسير ابن كثير ١ / ٤٠ .

(٤) فى المطبوعة : « زمان » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) سورة غافر ١٦ .

قال : وذكره ووقف على قوله « في السَّماء » فليت شعري هل جوَّز أحدٌ من العلماء أن يُفعَل مثلُ هذا ؟ وهل هذا إلا مُجرَّدُ إيهام أنَّ سيدَ المرسلين صلّى الله عليه وسلّم وعليهم قال : « رَبُّنَا اللهُ الذي في السَّماء » ؟

وأمّا حديثُ الأَوْعَالِ[1] ، وما فيه من قوله : « وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذٰلِكَ كُلِّهِ ، وَاللهُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ » فهذا الحديثُ قد كثُر منهم إيهامُ العوامِّ أنَّهم يقولون به ، ويُرَوِّجون به زخارفَهم ، ولا يتركون دَعْوَى مِن دعاويهم[2] عاطلةً من التَّحلِّي بهذا الحديث ، ونحن نُبيِّن أنَّهم لم يقولوا بحَرْفٍ واحدٍ منه ، ولا استقرَّ لهم قدَمٌ بأنَّ اللهَ تعالى فوقَ العرْشِ حقيقةً ، بل نقَضُوا ذلك ، وإيضاحُ ذلك بتقديم ما أخَّر هذا المُدَّعِي ؛ قال في آخر كلامه : ولا يَظُنَّ الظَّانُّ أنَّ هذا يُخالفُ ظاهرَ قولِه تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ ﴾[3] وقولِ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ » ، ونحو ذلك . قال : فإنَّ هذا غلطٌ ظاهرٌ ، وذلك أنَّ اللهَ تعالى معَنا حقيقةً ، فوقَ العرْشِ حقيقةً ، قال : كما جمَع اللهُ بينهما في قوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[3] قال هذا المُدَّعِي بمِلْءِ ماضِغَتَيْهِ[4] مِن غيرِ تَكتُّمٍ ولا تلعثُمٍ : فقد أخبر اللهُ تعالى أنَّه فوقَ العرْشِ ، ويعلم كلَّ شيء وهو معنا أينما كُنَّا ، كما قال[5] صلّى الله عليه وسلّم في حديثِ الأَوْعَالِ : « واللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ » فقد فهمتَ أنَّ هذا المُدَّعِي ادَّعَى أنَّ اللهَ فوقَ العرْشِ حقيقةً ، واستدلَّ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ، وجعَل أنَّ ذلك مِن اللهِ تعالى: خبَرٌ أنَّه فوقَ العرْشِ ، وقد علم

---

(١) في المطبوعة هنا وفيما يأتي: «الأوغال» ، والتصويب من : ج ، ز . وهم الملائكة الذين يحملون العرش ، أي أنهم على صورة الأوعال . النهاية ٥/٢٠٧ . والوعل : التيس الجبلي .

(٢) في المطبوعة : « دعواتهم » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة الحديد ٤ .

(٤) في المطبوعة : « ماضغيه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « كما قال قال » وأسقطنا الثانية ، كما في : ج ، ز.

كلُّ ذى ذِهْنٍ قويمٍ وفكرٍ مستقيمٍ ، أن لفظ ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ليس[1] مُرادِفًا للَفْظِ « فوقَ العَرْشِ » حقيقةً ، وقد سبَق مِنَّا الكلامُ عليه ، ولا فى الآية مايدُلُّ على الجَمْعِ الذى ادَّعاهُ ، ولا بَيَّنَ التَّقْرِيبِ فى الاستِدْلال ، بل سَرَدَ آيةً مِن كتاب الله تعالى لا يُدْرَى هل حَفِظَها أو نَقَلَها من المُصْحَف ، ثم شَبَّهَ الآيةَ فى الدَّلالةِ على الجَمْعِ بحديثِ الأَوْعَالِ ، [قال][2] كما قال صلى الله عليه وسلم فيه : « واللهُ فَوْقَ العَرْشِ » ، وقد علمت أنَّه ليس فى الحديث ما يدُلُّ على المَعِيَّةِ ، بل لا مَدْخَلَ لِمَعَ فى الحديث ، قال : وذلك أنَّ « مع » إذا أُطْلِقتْ فليس ظاهرُها فى اللُّغة إلَّا المُقارَنةَ[3] المُطْلَقةَ من غيرِ وُجوبِ مُماسَّةٍ ولا مُحاذاةٍ عن يَمِينٍ أو شِمالٍ ، فإذا قُيِّدَتْ بمعنًى من المعانى دلَّتْ على المُقارَنةِ فى ذلك المعنى ، فإنَّه يُقال : مازلنا نسيرُ والقمرُ مَعنا والنَّجْمُ[4] معنا . ويُقال : هذا المتاعُ معَنا . وهو لجامعته لك[5] وإن كان فوقَ رَأْسِك ، فإنَّما اللهُ[6] مع خَلْقِه حقيقةً ، [7]وهو فوق العرشِ حَقيقةً[7] ثم هذه المَعِيَّةُ تختلفُ أحكامُها بحسَب المَوارِد ، فلمَّا قال : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ دَلَّ ظاهرُ الخطابِ على أنَّ حكمَ هذه المَعِيَّةِ ومُقتضاها أنَّه مُطَّلِعٌ عليكم عالمٌ بكم . قال : وهذا معنى قولِ السَّلَفِ : إنه معهم بعلمه . قال : وهذا ظاهرُ الخِطاب وحقيقته .

قال : وكذلك فى قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ ﴾[8] الآية ، وفى قوله

(١) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : « إلا » ، والصواب من : ج ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « المقارنة » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى ج : « أو النجم » ، والمثبت من المطبوعة ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « معك » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « فإن الله » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٨) سورة المجادلة ٧ .

تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾[٢]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾[٣].

قال: ويقول أبو الصَّبِيِّ [٤]له مِن فوقِ السَّقْفِ: لا تَخَفْ، أنا معك. تنبيهاً على المَعِيَّةِ المُوجِبةِ لحُكمِ الحال. فليَفْهم الناظرُ أدبَ هذا المُدَّعِي في هذا المَثَلِ، وحُسْنَ ألفاظِه في استثمارِ مَقاصدِه.

ثم قال: فَفَرْقٌ بين المَعِيَّةِ وبين مُقْتضاها، المفهومِ من مَعناها، الذي يختلفُ باختلاف المواضع. فَلْيَفْهم النَّاظرُ هذه العبارةَ التي ليست بالعربيّة ولا بالعَجَمِيّة، فسبحان المُسَبَّحِ باللُّغاتِ المختلفة.

قال: فلفظُ المَعِيّةِ قد استُعْمِل في الكتابِ والسُّنَّةِ في مواضعَ، يقتضي في كل موضعٍ أُموراً لا يقتضيها في الموضعِ الآخَر. هذه عبارتُه بحروفها.

ثم قال: فإمّا أن تختلفَ دلالتُها بحسَب المواضعِ، أو تَدُلَّ على قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بين جميعِ مَوارِدِها، وإنِ امْتازَ كلُّ موضعٍ بخاصِّيَّةٍ فَلْيُفْهَمْ تقسيمُ هذا المُدَّعِي، وحسنُ تصرُّفه.

قال: فعلى التَّقْديرين ليس مُقتضاها أن تكون ذاتُ الرَّبِّ مُختلِطةً بالخَلْق، حتى يُقال: صُرِفت عن ظاهرِها.

ثم قال في موضعٍ آخَر: مَن عَلِمَ أن المَعِيّةَ تُضافُ إلى كل نوع من أنْواع المخلوقاتِ، كإضافة الرُّبُوبيّةِ مَثَلاً، وأنَّ الاستِواءَ على العرشِ ليس إلّا العرشَ، وأنَّ اللهَ تعالى يُوصَفُ بالعُلُوِّ والفَوْقِيّةِ الحقيقيّةِ، ولا يُوصَفُ بالسُّفولِ ولا بالتَّحْتِيَّةِ قَطُّ، لا حقيقةً ولا مَجازاً، عَلِمَ أنَّ القرآنَ على ماهو عليه من غيرِ تحريفٍ. فلْيَفْهم الناظرُ هذه المُقدِّماتِ

---

(١) سورة التوبة ٤٠.

(٢) سورة النحل ١٢٨.

(٣) سورة طه ٤٦.

(٤) في المطبوعة: « الذى »، والمثبت من: ج، ز.

القطعيَّة ، وهذه العبارات الرائقة الجليّة ، وحصرُ الاستواء على الشيء فى العرش ممّا لا يقوله عاقلٌ ، فضلًا عن جاهل .

ثم قال : مَن توهَّم أنّ كونَ الله فى السماء ، بمعنى أنّ السماء تُحيطُ به وتحويه ، فهو كاذبٌ إن نقلَه عن غيره ، وضالٌّ إن اعتقده فى ربِّه ، وما سمعنا أحدًا يفهمُه من اللفظ ، ولا رأينا أحدًا نقلَهُ عن أحد . فليَستَفِدِ الناظرُ أن الفهمَ يُسْمَعُ .

قال : ولو سُئِل سائرُ المسلمين : هل يفهمون من قولِ الله تعالى ورسولِه صلّى الله عليه وسلّم أنّ اللهَ تعالى فى السماء تحويه[1] ، لَبادَر كلُّ أحدٍ منهم إلى أن يقولَ : هذا شىءٌ لعلّه لم يخطر ببالِنا ، وإذا كان الأمرُ هكذا فمن التكلُّفِ أن يُجْعَلَ ظاهرُ اللفظِ شيئًا مُحالًا ، لا يفهمُه الناسُ منه ، ثم يُريد أن يتأوّلَه .

قال : بل عند المسلمين أنّ الله فى السماء ، وهو على العرشِ واحدٌ ، إذ السماءُ إنما يُراد بها العُلوُّ ، فالمعنى : اللهُ فى العُلوِّ لا فى السُّفْلِ . هكذا قال هذا المُدَّعِى فَلْيَثْنِ[2] الناظرُ على هذه بالخناصر ، وليَعَضَّ عليها بالنواجذ ، وليعلمْ أنّ القومَ ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] .

قال : وقد علم المسلمون أنّ كُرسيَّه تعالى وَسِعَ السّمٰواتِ والأرضَ ، وأنّ الكُرسِيَّ فى العرشِ كحَلْقةٍ مُلقاةٍ بأرضٍ فَلاةٍ ، وأنّ العرشَ خلْقٌ من مخلوقاتِ الله تعالى ، لا نِسْبةَ له إلّا قدرةُ اللهِ وعَظَمتُه ، وكيف يتوهّم مُتَوَهِّمٌ بعدَ هذا أنّ خلْقًا يحصُره ويحْويه ، وقد قال تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿فَسِيرُوا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[5] بمعنى « على » ، ونحو ذلك ، وهو[6] كلامٌ عربيٌّ حقيقةٌ لا مجازٌ ،

---

(١) فى المطبوعة : «أنها تحويه» وأسقطنا هذه الزيادة كما فى : ج ، ز ، وسيأتى نظيره فى صفحة ٦٠ .

(٢) فى المطبوعة : « فليشد » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة الحشر ٢ .

(٤) سورة طه ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ١٣٧ ، وسورة النحل ٣٦ .

(٦) فى المطبوعة : « وهذا » ، والمثبت من : ج ، ز .

وهذا يعلمه مَن عرف حقائقَ معنى الحروف ، وأنها مُتواطِئةٌ فى الغالبِ ، هـذا آخرُ ما تمسَّك به .

فنقول : أولا ، ما معنى قولك : إن «مع» فى اللغة للمُقارَنة المُطْلَقةِ من غيرِ مُماسَّة ولا مُحاذاةٍ ، وما هى المُقارنةُ ؟ فإن لم يفهم مِن المُقارنة غيرَ صفةٍ لازمةٍ للجِسْمِيَّة ، حصَل المقصودُ ، وإن فهِم غيرَه فَلْيُتَنَبَّهْ حتى نَنْظُرُ[1] هل تفهمُ العربُ من المقارنةِ ذلك أولا .

ثم قوله : فإذا قُيِّدَتْ[2] بمعنًى من المعانى دلَّتْ على المُقارنة فى ذلك المعنى . فنقول له : ومَن نَحاَ ذلك فى ذلك ؟

قولُه : إنَّها فى هذه المواضعِ كلِّها بمعنى العِلْم . قُلْنا : من أينَ لك هذا ؟ فإن قال : من جِهَةِ قوله تعالى : ﴿ مَا يَـكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾[3] الآية ، دلَّ ذلك على المَعِيَّةِ بالعلمِ ، وأنَّه على سبيلِ الحقيقة : فنقولُ له : قد كِلْتَ بالصَّاعِ الوافى فـكِلْ لنا بمثلِه ، واعلمْ أنَّ «فوقَ» كما يُسْتَعْمَلُ فى العُلُوِّ فى الجهةِ كذلك يُستعمَل فى العُلُوِّ فى الرُّتْبَةِ والسَّلْطَنَةِ والمُلْكِ ، وكذلك الاستواء ، فيكونان مُتَواطِئَيْن ، كما ذكرتَه حَرْفاً بحرفٍ ، وقد قال اللهُ تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[5] ، وقال الله تعالى : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[6] وقال تعالى حِكايةً عن قومِ فِرْعَوْن : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾[7] وقال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[8] ، ومعلومٌ أنه ليس المُرادُ جِهَةَ العُلُوِّ ، فأعِدِ البحثَ وقُلْ : فوقَ العرشِ

---

(١) فى المطبوعة : « ينظر » ، والمثبت من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « قيد » ، والمثبت من : ج ، ز .
(٣) سورة المجادلة ٧ .
(٤) سورة الأنعام ١٨ .
(٥) سورة يوسف ٧٦ .
(٦) سورة الفتح ١٠ .
(٧) سورة الأعراف ١٢٧
(٨) سورة الزخرف ٣٢ .

بالإستيلاء . وكذا فى حديثِ الأوعَال ، وما فعلتَه فى « مع » فافعَلْهُ فى « فوق » ، وخَرِّج هذا كما خرَّجتَ ذلك ، وإلّا اترُكِ الجميعَ .

ثم قوله : ومَن عَلِم أنّ المَعِيَّةَ تُضافُ إلى كلِّ نوعٍ مِن أنواعِ المخلوقات ، وأنّ الاستواء على الشيء ليس إلّا العرشَ . قُلْنَا حتى نُبْصِرَ لك رجلًا استعملها يعلمُ ماتقوله من غيرِ دليلٍ ، فإنّك إن لم تُقِم دَلالةً على ذلك وإلّا أبْرَزْتَ لفظةً تدلُّ على تحتُّم « فوق » للاستِواء فى جِهَةِ العُلُوِّ ، فليت شِعْرِى مِن أين تعلمُ أن المَعِيّةَ بالعلم حقيقة ، وأنّ آيةَ الاستواء على العرشِ وحديثَ الأوْعَال دالّان على صفةِ الرُّبوبيّةِ بالفَوقيّةِ الحقيقيّةِ ! اللهم غَفْرًا ، هذا لا يكونُ إلّا بالكَشْفِ ، وإلّا فالأدِلّة التى نصَبها اللهُ تعالى لتُعْرَفَ بها ذاتُه وصفاتُه وشرائعُه لم يُورِدْ هذا المدَّعِى منها حرفاً واحدا على وَفْقِ دعوَى، ولا ثبَت له قَدمٌ إلّا فى مَهْوَى .

ثم قوله : لايُوصَفُ اللهُ تعالى بالسُّفُولِ والتَّحْتِيّة ، لاحقيقةً ولا مَجازًا، ليت شِعْرِى! مَن ادَّعَى له هذه الدعوَى حتى يُكَلَّفَ الكلامَ فيها ؟

ثم إنّ قولَه بعد ذلك : من توَهَّم كونَ اللهِ تعالى فى السماء ، بمعنى أنّ السماء تُحيط به وتحوِيه ، فهو كاذبٌ إن نَقَلَهُ عن غيرِه ، وضالٌّ إن اعْتقَده فى رَبِّه . أيُّها المُدَّعِى ، قُلْ ماتفهم، وافْهَمْ ماتقول، وكلِّم الناسَ كلامَ عاقلٍ لعاقلٍ، تُفِيد وتَسْتَفِيد، إذا طلبتَ أن تستَنْبِط من لفظةِ « فى » الجهةَ ، وحملْتَها على حقيقتِها هل[1] يُفْهَمُ منها غيرُ الظَّرْفيّةِ ، أو ما فى معناها ؟ وإذا كان كذلك فهل يَفْهَم عاقلٌ أنّ الظرفَ ينْفَكُّ عن إحاطَةِ[2] ببعضٍ أو جميعٍ أو ما يلزم ذلك ؟ وهل جرَى هذا على سَمْعٍ ؟ وهل مَن يُخاطِر أنَّ « فى » على حقيقتِها فى جهةٍ ، ولا يُفْهَمُ منها احْتِواء ولا إحاطةٌ ببعضٍ ولا كُلٍّ ؟ فإن كان المرادُ أن يعزِل الناسُ عقولَهم ، وتتكلّمَ أنت وهم يُقلِّدون ويُصَدِّقون ، لم[3] تأمَنْ أنّ بعضَ المسئولين

---

(١) فى ج ، ز : « هو » ، والمثبت من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « إحاطته » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « ثم » ، والتصويب من : ج ، ز .

من المُخالفين للمِلَّةِ[1] يأمرُك بذلك ويُثْبِتُ[2] الباطلَ عليك .

ثم قولُك : لو سُئِل سائرُ المسلمين ، هل يفهمون من قولِ الله تعالى ورسولِه أنّ الله في السماءِ تحْوِيهِ ، لبادَرَ كلُّ واحدٍ منهم إلى أن يقول : هذا شيءٌ لعلّه لم يخطُر ببالِنا .
فنقولُ : ما الذى أردتَ بذلك ؟ إن أردتَ أنّ هذا اللفظَ لا يُعْطِي هذا المعنى فإيَّاك أن تسألَ عن هذا مَن هو عارفٌ بكلامِ العرب ، فإنه لا يُصدِّقُك في أنّ هذا اللفظَ لا يُعْطِي هذا ، مع كَوْنِ « في » للظَّرْفيّة ، وأنّها على حقيقتها في الجِهَةِ ؛ وإن أردتَ أنّ العقولَ تأْبَى ذلك في حَقِّ اللهِ تعالى ، فلسْنا نحن معك إلّا في تَقْريرِ هذا ، ونَفْيِ كلِّ مايُوهِم نَقْصًا في حَقِّ اللهِ تعالى .

ثم قولُك : عند المسلمين أنّ اللهَ في السماءِ وهو على العرشِ واحدٌ . لا ينْبَغِي أن تُضيف هذا الكلامَ إلّا إلى نفسِك ، أو إلى مَن تلقَّيْتَ هذه الوَصْمَةَ منه ، ولا تَجْعل المسلمين يرْتبِكون في هذا الكلامِ الذى لا يُعْقَل .

ثم استَدْلَلْتَ على أنّ كَوْنَ اللهِ في السماءِ والعرشِ[3] واحدٌ بأنّ السماء إنما يُراد بها العُلُوُّ ، فالمعنى : الله في العُلُوِّ لا في السُّفْلِ . قُلْ لِي : هل قال اللهُ تعالى ورسولُه صلَّى الله عليه وسلّم والسابقون الأوَّلُون من المُهاجرين والأنصار رضيَ الله عنهم أجمعين : إنّ اللهَ تعالى في العُلُوِّ لا في السُّفْل؟ وكُلُّ ما قلتَ من أوّلِ المُقدِّمة إلى آخِرها ، لو سُلِّمَ لك لَكان حاصلُه أنّ اللهَ تعالى وصَفَ نفسَه بأنّه اسْتَوَى على العرشِ ، وأنّ اللهَ تعالى فوقَ العرش .

[و][4] أمَّا أنّ السماءَ المُرادُ بها جِهَةُ العُلُوِّ فما ظَفِرتُ كفاك بنَقْلِه .

ثم قولُك : قد علِم المسلمون أنّ كُرْسِيَّه تعالى وَسِعَ السَّمٰواتِ والأرضَ ، وأنّ

---

(١) في المطبوعة ، ز : « المسألة » ، والمثبت من : ج .
(٢) في المطبوعة : « أو يثبت » ، والتصويب من : ج ، ز .
(٣) في المطبوعة : « وعلى العرش » ، والتصويب من : ج ، ز .
(٤) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

الكرسيَّ في العرشِ كحَلقةٍ مُلقاةٍ بأرضٍ[١] فَلاةٍ . [٢]فليت شِعْرِي ، إذا كان حديثُ الأوْعَال يدلُّك علَى أنّ اللهَ فوقَ العرش، فكيف يُجْمَع بينه وبين طُلوع الملائكةِ إلى السماء التي فيها اللهُ ؟ وكيف يكونُ مع ذلك في السماء حقيقةً ؟ ولعلَّك تقولُ : إنّ المُرادَ بهما[٣] جِهَةُ العُلُوِّ توفيقا[٢] ، فليت شِعْرِي أيُمكن أن تقولَ بعد هـذا التَّوفيق العارِي عن التَّوْقِيف والتَّوفيق ، إنَّ اللهَ في السماء حقيقةً ، وعلى السماء حقيقةً ، وفي العرشِ حقيقةً ، وعلى العرشِ حقيقةً ؟ ثم حقيقةُ السماء هي هذه المُشاهَدةُ المَحْسوسةُ يُطْلَق عليها هذا الاسمَ مَن لم يخطرْ ببالِه السُّمُوُّ، وأمَّا أصلُ الاشْتقاق فذلك لامَزِيَّةَ لها فيه على السَّقْف والسحابِ، فتبارَكَ اللهُ خالقُ المَعْقول !

ثم قولُك بعد ذلك : العرشُ من مخلوقاتِ الله تعالى ، لانِسْبَةَ له إلَّا قدرةُ اللهِ وعظمتُه . وقَع إلينا « إلا قدرةُ الله » فإن كانتْ بألف لام ألف ، كما وقَع إلينا فقد نفيْتَ العرشَ ، وجعلتَ الجِهَةَ هي العظمةَ والقدرةَ ، وصار معنى كلامِك : جِهَةُ اللهِ عظمتُه وقدرتُه والآن قلتَ ما لا يُفهم ، ولا قالَهُ أحدٌ ؛ وإن كان كلامُك بألف لام ياء ، فقد صدَقتَ وقلتَ الحقَّ ، ومن قال خلافَ ذلك[٤] ؟ ولعَمْرِي لقد رَمَمْنا لك هـذا المكانَ ، ولقَّنَّاك إصْلاحَه .

ثم قلتَ : كيف يُتوَهَّم بعد هذا أنَّ خَلْقاً يحصُره أو يحْوِيه . قُلْنا : نعم ، ومِن أيِّ شيء بلاؤُنا إلَّا ممَّن يدَّعِي الحَصْرَ أو يُوهِمُه !

ثم قلتَ : وقد قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٥] أوَما علمتَ أنَّ التَّمَكُّنَ الاسْتِقْرارِيَّ[٦] حاصلٌ في الجِذْعِ ، فإنَّ تمكُّنَ[٧] المصلوبِ في الجِذْعِ

---

(١) في المطبوعة : « في أرض » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ساقط من : ز ، وهو من المطبوعة ، ج .

(٣) في المطبوعة : « بها » ، والمثبت من : ج .

(٤) بعد هذا في المطبوعة زيادة : « لعمري » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٥) سورة طه ٧١ .

(٦) في المطبوعة : « والاستقرار » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٧) في المطبوعة : « تمكين » ، والتصويب من : ج ، ز .

كتَمَكُّنِ[1] الكائنِ فى الظَّرْفِ ، وكذلك الحُكْمُ فى قولِه تعالى : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[2] وهذا الذى ذكرْناه هو الجوابُ عن حديثِ الأَوْعَال ، وحديثِ قَبْضِ الرُّوح ، وحديثِ عبد الله بن رَوَاحةَ رضىَ الله عنه ، وحديثِ أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْتِ ، وما قال من قوله[3] :

مَجِّدُوا اللهَ فَهْوَ أهلُ المجدِ ربُّنا فى السماءِ أمسى كبيرَا

فيُقال للمُدَّعِى : إن كنتَ تَرْوِيه « فى السماء » فقط ، ولا تُتْبِعها « أمسى كبيرًا » فربما يُوهِم ما تدَّعِيه ، لكن لايبْقَى شِعْرًا ولا قافيةً ، وإن كان قال : « ربنا فى السماء أمسى كبيرا » فقُل مثلَ ما قال أُمَيَّةُ ، وعند ذلك لايُدْرَى: هل هو كما قلتَ : [4]أو قال[4] : إنَّ الله كبيرٌ فى السماء .

فإن قلتَ : وهو كبيرٌ فى الأرض فلِمَ خُصَّت السماء ؟

قلنا : التَّخْصِيصُ بما أشرْنا إليه من أنَّ تعظيمَ أهلِ السموٰاتِ أكثرُ مِن تعظيمِ أهلِ الأرضِ له ، فليس فى الملائكةِ مَن يَنْحَتُ حَجَرًا ويعبدُه ، ولا فيهم دَهْرِىٌّ ولا مُعَطِّلٌ ولا مُشَبِّهٌ ، وخِطابُ أُمَيَّةَ لكُفَّارِ العربِ الذين اتَّخذوا هُبَلَ ومَناة واللَّاتَ والعُزَّى وغيرَ ذلك من الأنْداد ، وقد عَلِمت العربُ أنَّ أهلَ السماء أعلمُ منهم ، حتى كانوا يتمسَّكون بحديثِ الكاهنِ الذى كان يتَلَقَّفُ[5] من الجِنِّىِّ الذى يسْتَرِقُ الكلمةَ من المَلَكِ ، فيُضِيف إليها مائةَ كِذْبَة ، فكيف اعْتِقادُهم فى الملائكة !! فلذلك احْتَجَّ عليهم أُمَيَّةُ بالملائكة ، هذا ليس ببَعيدٍ ولا خِلافُه[6] قَطْعِىٌّ .

---

(١) فى المطبوعة : « كتمكين » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٢) سورة الأنعام ١١ ، وسورة النمل ٦٩ ، وسورة العنكبوت ٢٠ ، وسورة الروم ٤٢ .

(٣) ديوانه ٣٣ ، والرواية فيه : « فهو للمجد أهل » .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « يتلقى » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « خلاف » ، والتصويب من : ج ، ز .

ثم قال : مِن المعلومِ بالضرورةِ أنَّ الرسولَ المُبلِّغَ عن اللهِ الْقَى إلى أُمَّتِهِ المَدْعُوِّين[1] أنَّ اللهَ تعالى علَى العرش ، وأنَّه فوقَ السماء ، فنقولُ له : هذا ليس بصحيحٍ بالصَّريح ، بل أَلْقَى إليهم أنَّ الله اسْتَوَى على العرشِ ، هذا الذى تَواتَرَ مِن تَبْليغ هذا النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وما ذكره المُدَّعِى مِن هذا الإِخْبار ، فأخْبارُ آحادٍ لايصدُق عليها جَمْعُ كَثْرةٍ، ولا حُجَّةَ له فيها، وذلك واضحٌ لمن سمِع كلامَ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم، ونزَّله على اسْتِعمالِ العربِ وإطْلاقاتِها ، ولم يُدْخِلْ عليها غيرَ لُغَتِها .

ثم قلتَ : كما فطرَ اللهُ جميعَ الأُمَم ؛ عَرَبِهم وعَجَمِهم فى الجاهليَّةِ والإسْلام ، إلَّا مَن اجْتالَتْهُ الشَّياطينُ عن فِطْرتِه . هـــذا كلامٌ من أوَّلِه إلى آخِره مُعارَضٌ بالمَيْلِ والتَّرْجِيحِ معنا .

ثم قلتَ عن السَّلَفِ فى ذلك مِن الأَقْوال ما لو جمعتُه[2] لبلغتْ مائتين أُلوفًا . فنقولُ : إن أردتَ بالسَّلَفِ سَلَفَ المُشَبِّهَةِ كما سيأتى فى كلامك ، فربَّما قاربْتَ[3] ، وإن أردْتَ سَلَفَ الأُمَّةِ الصالحين فلا حَرْفًا[4] ولا شَطْرَ حرفٍ ، وها نحن معك فى مَقامِ مَقامٍ ومِضْمارِ مضمارٍ بحولِ الله وقُوَّتِه .

ثم قلتَ : ليس فى كتابِ الله تعالى، ولا سُنَّةِ رسولِه، ولا عن أحدٍ من سَلَفِ الأُمَّةِ؛ لامِن الصحابةِ ولا من التابعين ، حَرْفٌ واحد يُخالف ذلك ؛ لانَصٌّ ولا ظاهرٌ . قُلْنا : ولا عنهم ، كما ادَّعَيْت أنتَ ، ولا نَصٌّ ولا ظاهرٌ ، وقد صَدَّرتَ أوَّلا أنَّك تقولُ ما قاله[5] اللهُ ورسولُه والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار ، ثم دارت الدائرةُ على أنَّ المُرادَ بالسابِقين الأوَّلين من المُهاجرين والأنْصار مَشايخُ عقيدتِك ، وعَزَلْتَ العَشرةَ وأهلَ بَدْر

(١) فى المطبوعة : « المذعنين » ، وفى ز : « المدعين » ، والتصويب من : ج .

(٢) فى المطبوعة : « جمت » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « قارب » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « حرف » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « قال » ، والمثبت من : ج ، ز .

والحُدَيبِيَة عن السَّبْق[1]، والتَّابِعِين عن المُتابَعة، وتَوَلِّى هؤلاء لاغَيْر[2] ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾[3].

ثم قولُك: لم يقلْ أحدٌ منهم: إنَّه ليس فى غيرِ السماء، ولا إنَّه ليس على العرشِ، ولا إنَّه فى كلِّ مكان، ولا إنَّ جميعَ الأَمْكنةِ بالنِّسْبة إليه سَواء، ولا إنَّه داخِلَ العالَم ولا خارجَه، ولا مُتَّصِلٌ ولا مُنْفَصِل. قُلْنا: لقد عَمَّمْتَ الدَّعْوَى، فذكرتَ مالم تُحِطْ به عِلْما، وقد ذكَرْنا لك عن جعفرٍ الصَّادقِ والجُنَيْد والشِّبْلِيِّ وجعفر بن نُصَير، وأبى عثمان المَغْرِبِىِّ، رَضِىَ اللهُ عنهم، مافيه كِفايةٌ، فإن طَعَنْتَ فى نَقْلِنا، أو فى هذه السَّادة، طَعَنَّا فى نَقْلِك، وفيمن أَسْنَدْتَ إليه من أهلِ عقيدتِك خاصَّةً، فلم يُوافِقْك على ما[4] ادَّعَيْتَه غيرُهم.

ثم إنَّك أنت الذى قد قلتَ ما لم يَقُلْه اللهُ، ولا رسولُه، ولا السابِقون الأَوَّلون من المهاجِرين والأنصار، ولا من التابعين، ولا من مَشايخِ الأُمَّةِ الذين لم يُدْرِكوا الأَهْواء[5] فما نطَق أحدٌ منهم بحرفٍ فى أنَّ اللهَ تعالى فى جِهَةِ العُلُوِّ، وقد قلتَ وصرَّحتَ وبحَثْتَ وفهِمْتَ بأنَّ ماورَد مِن أنَّه فى السماء، وفوقَ السماء، وفى العرشِ، وفوقَ العرشِ، المرادُ به جِهةُ العُلُوِّ، فقُلْ لنا: مَن قال هذا؟ هل قالَه اللهُ، أو رسولُه، أو السابِقون الأوَّلون من المُهاجِرين والأنْصار، أو التَّابِعين[6] لهم بإحْسانٍ، فلِمَ تُهَوِّلُ علينا بالأُمورِ المُغَمْغَمة[7]، وباللهِ المُستعان.

ثم اسْتَدَلَّ على جَوازِ الإشارة الحِسِّيَّة إليه بالأصابعِ ونحوِها، بما صَحَّ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم فى خُطْبةِ عَرَفات جعَل يقولُ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ»؟ فيقولون: نعم. فيرْفع

(١) فى المطبوعة: «السلف»، وفى ج: «السابق»، والمثبت من: ز.
(٢) فى المطبوعة: «وتولى هؤلاء غير الله والله أعلم حيث..»، والتصويب من: ج، ز.
(٣) سورة الأنعام ١٢٤. و «رسالاته» بالجمع قراءة غير ابن كثير وحفص وابن محيصن. الإتحاف ٢١٦.
(٤) فى المطبوعة: «من»، والتصحيح من: ج، ز.
(٥) فى المطبوعة: «إلا هؤلاء»، والتصويب من: ج، ز.
(٦) فى المطبوعة: «والتابعين»، والتصويب من: ج، ز.
(٧) فى المطبوعة: «المنمضة»، والمثبت من: ج، ز.

أُصْبُعَه إلى السماء ويَنْكُتُها[1] إليهم، ويقول : «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» غيرَ مَرَّة . ومن أيِّ دَلالةٍ يدُلُّ هذا على جَوازِ الإشارة إليه ؟ هل صدَر منه صلَّى الله عليه وسلَّم إلَّا أنَّه رفَع أُصْبُعَه ثم نَكَتَها[2] إليهم ؟ هل فى ذلك دَلالةٌ على أنَّ رفْعَه كان يُشِير به إلى جِهَةِ اللهِ تعالى ؟ ولكن هذا من عظيمِ ما رسَخ فى ذِهْنِ هذا المُدَّعِى من حديثِ الجِهَةِ ، حتى إنه لو سَمِع مسألةً من عَوِيص الفَرائِض والوَصايا وأحْكام الحيض ، لقال: هذه دَالَّةٌ على الجِهَةِ .

ثم أتى بالطَّامَّةِ الكبرى والدَّاهِيَةِ الدَّهْياء ، وقال : فإن كان الحَقُّ مايقولُه هؤلاء السابِقون النَّافُون ، من هذه العباراتِ ونحوِها ، دون ما يُفْهَم من الكتابِ والسُّنَّةِ ، إمَّا[3] نَصًّا أو ظاهِراً ، كيف يجوزُ علَى اللهِ تعالى، ثمَّ على رسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم على خَيْرِ[4] الأُمَّة : أنَّهم يتكلَّمون دائماً بما هو نَصٌّ أو ظاهرٌ فى خلافِ الحقِّ ، ثم الحقُّ الذى يجب اعتقادُه لايبوحُون به قَطُّ ، ولا يدُلُّون عليه ؛ لا نَصًّا ولا ظاهراً ، حتى يجىء أنْباطُ الفُرس والرُّوم وأفراخُ الهُنُود[5] يُبيِّنون للأُمَّة العقيدةَ الصحيحةَ ، التى يجب على كل مؤلِّفٍ أو فاضلٍ أن يعتقدَها ، لئن كان مايقولُه هؤلاء [المتكلِّمون][6] المتكلِّفون، هو الاعتقادُ الواجب ، وهم مع ذلك أُحِيلوا على مُجَرَّد عُقولهم ، وأن يَدفَعُوا المُقْتَضَى[7] قياسِ عقولِهم مادَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ ، نَصًّا أو ظاهراً ، لقد كان تَرْكُ الناسِ بلا كتاب ولا سُنَّةٍ أهْدَى لهم وأنفعَ على هذا التَّقرير[8] ، بل كان وجودُ الكتابِ والسُّنَّةِ ضَرَراً

---

(١) فى المطبوعة : « وينكثها » ، والتصويب من : ج ، ز ، وصحيح مسلم (باب حجة النبى صلى الله عليه وسلم ، من كتاب الحج) ، ٢/٨٩٠ .

(٢) فى المطبوعة : « نكثها » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) من هنا إلى قوله « عظيم ما وصف من نفسه » ص ٧٥ ساقط من ج .

(٤) فى المطبوعة : « حبر » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٥) فى المطبوعة : « اليهود » ، والمثبت من ز ، ك .

(٦) زيادة من : ز ، ك ، على ما فى المطبوعة .

(٧) فى الأصول : « المقتضى » ، ونرى الصواب حذف الألف .

(٨) فى المطبوعة : « التقدير » ، والمثبت من : ز ، ك .

مَحْضاً فى أُصول الدِّين ؛ فإنَّ حقيقةَ الأمرِ على ما يقولُه هؤلاء : أنكم يامعشرَ العِباد لاتطلبُوا[1] معرفةَ اللهِ سبحانه وتعالى ، وما يستَحِقُّ من الصفاتِ نَفْياً ولا إثباتاً ، لامن الكتابِ ولا من السُّنَّةِ ، ولا من طريقِ سَلَفِ الأُمَّةِ ، ولكن انْظروا أنتم ؛ فما وجدتُموه مُستَحِقًّا له من الصِّفاتِ فصِفُوه به ، سواء كان موجودًا فى الكتابِ والسُّنَّةِ أو لم يكن ، وما لم تجدُوه مُستَحِقًّا له فى عقولكم فلا تصِفُوه بها .

ثم قال : ها فريقان ، أكثرُهم يقولُ : ما لم تُثْبِتْهُ عقولُكم فانفُوه[2] ، ومنهم من يقول : بل توقَّفُوا فيه . وما نَفاهُ قياسُ عقولِكم الذى أنتم فيه مُختَلِفُون ومُضْطَرِبون ، اخْتلافاً أكثرَ من جميعِ اخْتلافٍ على وَجْهِ الأرضِ فانفُوه ، وإليه عند الشارِع فارجعُوا ، فإنه الحقُّ الذى تعبَّدْتُكم به ، وما كان مذكوراً فى الكتابِ والسُّنَّةِ ممَّا يُخالِفُ قياسَكم هذا ، أو يُثبِتُ ما لم تُدرِكْه عقولُكم ، على طريقةِ أكثرِهم ، فاعلموا أنَّنى امتَحَنْتُكم بتَنْزيلِه ، لا لتأخُذوا الهدى منه ، لكن لتجتهدوا فى تخْريجِه على شَواذِّ اللُّغَةِ ووَحْشِيِّ الألفاظ وغَرائبِ الكلام ، أو تسكتُوا عنه[3] مُفَوِّضين عِلْمَه إلىَّ . هذا حقيقةُ الأمر على رأيِ المتكلِّمين .

هذا ماقاله ، وهو الموضِع[4] الذى صُرِع[5] فيه وتخبَّطه الشيطانُ من المَسِّ ، فنقولُ له : ماتقول[6] فيما ورَد من ذكرِ العُيونِ بصفةِ الجمعِ ، وذكرِ الجَنْب ، وذِكْرِ السَّاق الواحد ، وذكرِ الأيْدِى ؟ فإن أخذْنا بظاهرِ هذا يلزمْنا إثباتُ شخصٍ له وَجْهٌ واحدٌ عليه عيونٌ كثيرة ، وله جَنْبٌ واحد[7] وعليه أيْدٍ كثيرة ، وله ساقٌ واحد ، فأيُّ[8] شخصٍ يكونُ

---

(١) فى المطبوعة : « لا تطلبون » ، وأثبتناه بصيغة النهى من : ز ، ك ، ويقويه ما بعده .

(٢) فى المطبوعة : « فابقوه » ، والتصويب من : ز ، ك .

(٣) كذا فى المطبوعة ، وفى ز ، ك : « غير مفوضين » .

(٤) فى المطبوعة : « الموضح » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٥) فى المطبوعة : « صرح » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٦) فى ز ، ك : « ماتقوله » ، وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٧) زدنا الواو من : ز ، ك .

(٨) فى المطبوعة : « وأى » ، والمثبت من : ز ، ك .

فى الدنيا أبشعَ من هذا ، وإن تصرّفتَ فى هذا بجَمْعٍ وتَفْريقٍ بالتّأويل ، فلِمَ لا ذَكَره اللهُ ورسولُه وسَلَفُ الأُمّةِ ؟

وقوله تعالى فى الكتاب العزيز: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[(١)] فكلُّ عاقلٍ[(٢)] يعلم أنّ النّورَ الذى على الحِيطانِ والسُّقوف وفى الطُّرُقِ والحُشُوشِ ليس هو اللهَ تعالى ، ولا قالتِ المَجُوسُ بذلك ، فإن قلتَ بأنّه هادِى السَّمٰواتِ والأرض ومُنَوِّرُها ، فلِمَ لاقالَه اللهُ تعالى ولا رسولُه ولا سَلَفُ الأُمّةِ ؟

ووَرَد قولُه تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[(٣)] وذلك يقتضِى أن يكونَ اللهُ داخلَ الزَّرْدَمَة[(٤)] ، فلِمَ لا بَيَّنَه[(٥)] اللهُ ولا رسولُه ولا سَلَفُ الأُمّةِ ؟

وقال تعالى: ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِبْ ﴾[(٦)] ومعلومٌ أن التقرُّبَ فى الجِهَةِ ليس إلّا بالمَسافةِ، فلِمَ لابَيَّنَه اللهُ تعالى ولا رسولُه صلّى الله عليه وسلّم ولا سَلَفُ الأُمّةِ ؟

وقال تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[(٧)] ، وقال تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾[(٨)]، وقال تعالى : ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾[(١٠)].

---

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) فى المطبوعة : « عالم » ، وأثبتنا ما فى : ز ، ك .

(٣) سورة ق ١٦ .

(٤) فى المطبوعة : « الرزدمة » بتقديم الراء على الزاى ، والصواب بتقديم الزاى ، كما فى : ز ، ك . والزردمة : الغلصمة أو موضع الابتلاع . ويقال : زردمه : إذا عصر حلقه . القاموس ، والمعرب للجواليقى ١٧٣ .

(٥) فى المطبوعة : « يبينه » ، والمثبت من : ز ، ك . ويأتى نظيره .

(٦) الآية الأخيرة من سورة العلق .

(٧) سورة البقرة ١١٥ .

(٨) سورة الفجر ٢٢ .

(٩) سورة النحل ٢٦ .

(١٠) الآية الثانية من سورة الأنبياء. وجاء فى الأصول: «وما يأتيهم» وليست الواو فى آية الأنبياء هذه . إنما جاءت فى آية الشعراء ٥ : ﴿ وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث ﴾ .

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم، حكايةً عن ربِّه عزَّ وجلَّ : « مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » وما صحَّ فى الحديثِ : « أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ » ، ومن قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ » ، ومن قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم ، حكايةً عن ربِّه سبحانه وتعالى : « أَنَا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرَنِي » .

وكلُّ هذه هل تأمَنُ مِن المُجَسِّم أن يقول لك : ظَواهرُ هذه كثيرةٌ[١] تفوتُ[٢] الحَصْرَ أضعاف أحاديثِ الجِهَةِ ، فإن كان الأمرُ كما يقولُ[٣] فى نفْيِ الجِسْمِيَّةِ ، مع أنَّه لم يَأْتِ فى شىء من هذه ما يُبيِّن[٤] خِلافَ ظَواهرِها ، لا عن الله تعالى ، ولا عن رسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولا عن سَلَفِ الأُمَّة ، فحينئذٍ يَكيلُ لك المُجَسِّمُ بصاعِك ، ويقول لك : لو كان الأمرُ كما قلتَ ، لكان تَرْكُ الناسِ بلا كتابٍ ولا سُنَّةٍ أهْدَى لهم .

وإن قلتَ : إن العُموماتِ قد بيَّنَتْ خلافَ ظواهرِ هذه، لم نجد[٥] منها نافيًا للجِسْمِيَّة إلَّا وهو نافٍ[٦] للجِهَة .

ثم ما يُؤمِنك من تَنَاسُخِيٍّ يفهم من قولِه : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾[٧] مذهبَه ، ومن مُعَطِّلٍ يفهم من قولِه تعالى : ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾[٨] مُرادَه ، فحينئذٍ لا تجدُ مَسَاغًا لما تَنُصُّ[٩] به من ذلك إلا الأدِلَّةَ الخارجةَ عن هذه الألفاظ ، ثم صار

---

(١) فى المطبوعة : « كثيرة » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٢) فى المطبوعة : « تمدت » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٣) فى المطبوعة : « يقولون » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٤) فى المطبوعة : « بين » ، وأثبتنا ما فى : ز ، ك .

(٥) كذا بالنون فى المطبوعة ، وأهمل النقط فى : ز، ك . ولعل الصواب : « يجد » بالياء التحتية ، ويكون الفاعل المضمر عائدا إلى المجسم .

(٦) فى : ز ، ك : « باق » ، وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٧) الآية الثامنة من سورة الانفطار .

(٨) سورة البقرة ٦١ ، ويس ٣٦ .

(٩) فى المطبوعة : « نقص » ، وأثبتنا الصواب من : ز ، ك .

حاصلُ كلامِك أن مَقالةَ الشافعيّة والحنفيّة والمالكيّة ، يلزمُها أن يكون تركُ النـاسِ بلا كتابٍ ولا سُنّةٍ أهْدَى لهم ، أفتراهم يُكفّرونك بذلك أم لا ؟

ثم جعلتَ أنَّ مُقْتضَى كلامِ المتكلّمين، أنَّ اللهَ تعالى ورسولَه وسَلَفَ الأمّةِ تركوا العقيدةَ حتى بَيّنَها هؤلاء ، فقُلْ لنا : إنَّ اللهَ ورسولَه وسَلَفَ الأمّةِ بَيَّنُوها ، ثم[1] انقلْ عنهم أنّهم قالوا كما تقولُ : إنَّ اللهَ تعالى فى جِهَةِ العُلُوِّ لا فى جِهَةِ السُّفْل ، وإن الإشارةَ الحِسّيّةَ جائزةٌ إليه ، فإذا لم تَجِدْ ذلك فى كتابِ اللهِ تعالى ، ولا كلامِ رسولِهِ صلّى الله عليه وسلّم، ولا كلامِ أحدٍ من العَشَرةِ، ولا كلامِ أحدٍ من السَّابقين الأوَّلين من المُهاجرين والأنْصار رضىَ اللهُ عنهم ، فعُدْ على نفسِك باللّائمةِ ، وقل : لقد ألزمتُ[2] القومَ بما لا يلزمُهم ، ولو لزِمَهم لكان عليك اللَّوْمُ .

ثم قلتَ عن المتكلّمين : إنهم يقولون : ما يكونُ على وَفْقِ قياسِ المعقول فقولُوه ، وإلّا فانفُوه . والقومُ لم يقولُوا ذلك ، بل قالوا : صِفَةُ الكمالِ يجبُ ثبوتُها للهِ ، وصفةُ النَّقْصِ يجب نَفْيُها عنه . كما قالَه الإمامُ أحمدُ رضىَ الله عنه ، قالوا : وما ورَد من اللهِ تعالى ومن رسولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فليُعْرَضْ على لُغَةِ العرب ، التى أرْسل اللهُ تعالى محمداً بلُغَتِها ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[3] فما فهمتِ العربُ فافهَمْه ، ومن[4] جاءك بما يُخالفه فانبِذْ كلامَه نَبْذَ الحِذاءِ المُرَقَّع ، واضرِب بقولِه حائطَ الحُشِّ .

ثم نعقِد فصلًا إن شاء اللهُ تعالى بعد إنْساد مانزَعَ به، فى سبب وُرودِ هذه الآياتِ على هذا الوَجْهِ ، فإنه إنّما تلقّف مانزَعَ به فى مُخالفةِ الجماعةِ ، وأساء القَوْلَ على المِلّةِ[5] من حُثالة المَلاحدةِ الطّاعنين فى القرآن ، وسنُبَيِّن إن شاء اللهُ تعالى ضلالَهم ، ويُعْلَم إذ ذاك

---

(١) فى المطبوعة : « نقل » ، والتصويب من : ز ، ك .

(٢) فى : ز ، ك : « لزمت » ، والمثبت من المطبوعة .

(٣) الآية الرابعة من سورة إبراهيم .

(٤) فى : ز ، ك : « ما » ، وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « المسألة » ، وأثبتنا ما فى : ك . ولم نستطع ابتداء من هذا الموضع الإفادة من النسخة « ز » المحفوظة بدار الكتب المصرية لأسباب خارجة عن إرادتنا .

مَن هو من فِراخ الفلاسفة والهُنود[1]، ثم لو استَحْيَى الغافل[2] لَعَرف مقدارَ عُلماء الأُمّة رحمهم اللهُ تعالى ، ثم هل رأى مَن رَدَّ على الفلاسفة والهُنود[1] والرُّوم والفُرْس غيرَ هؤلاء الذين جعلهم فراخَهم ، وهل اتّكلوا في الرَّدّ على هذه الطّوائفِ على قومٍ لاعقلَ لهم ولا بصيرةَ ولا إدراك ، ثم يَذَرُونهم يستدلّون على إثباتِ الله تعالى في الحِجاج[3] على مُنْكِرِه بالنقل ، وعلى مُنْكِري النُّبُوَّةِ بالنَّقْلِ حتى يصيرَ مُضْغَةً الماضغ ، وضُحْكَةً للمُسْتَهْزِئ ، وشَماتةً للعَدُوِّ ، وفَرَحاً للحَسُودِ ، وفي قصة الحسن بن زيادٍ اللُّؤْلُؤِيِّ[4] عبرةٌ للمُعْتَبِر .

ثم أخذ بعدَ هــذا في أنّ الأُمورَ العامّةَ إذا نفيت عنها إنّما يكونُ دَلالتُها على سبيلِ الإلْغاز . قلنا : وكذلك المُجَسِّم يقولُ لك : دَلالةُ الأُمور العــامَّةِ على نَفْي الجِسْمِيَّةِ إلْغاز .

ثم قال بعد هذا : ياسبحانَ اللهِ ، كيف لم يقُل الرّسولُ صلَّى الله عليــه وسلَّم يوماً مِن الدهرِ ، ولا أحدٌ مِن سَلَفِ الأُمَّة : هذه الآياتُ والأحاديثُ لاتعتقدُوا مادَلَّتْ عليه ؟ فيُقالُ له : ماالذى دَلَّتْ عليه حتى يقولُوا إنَّه لايُعْتَقَدُ ؟ هذا تشنيعٌ[5] بَحْتٌ .

ثم يقولُ لك المُجَسِّمُ : ياسبحانَ اللهِ ، لِمَ لَمْ يقُل رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولا أحدٌ من سَلَف الأُمَّة : إنَّ اللهَ تعالى ليس بجِسْمٍ ، ولا قالوا : لاتعتقِدُوا[6] من الأحاديثِ المُوهِمَةِ للجِسْمِيَّةِ ظَواهِرَها ؟

---

(١) في المطبوعة : « اليهود » ، وأثبتنا ما في : ك . وسبق نظيره قريبا .

(٢) في ك : « العاقل » ، والمثبت من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « الحجاب » ، والتصحيح من : ك .

(٤) راجع تاريخ بغداد ٧ / ٣١٤ ، ميزان الاعتدال ١ / ٤٩١

(٥) في المطبوعة : « تشيع » ، وأثبتنا ما في : ك .

(٦) في المطبوعة : « لا يعتقدون » ، وأثبتنا ما في : ك .

ثم استَدَلّ بقولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فى صِفَةِ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: « هو مَنْ كانَ علَى[1] مِثلِ ما أنا عَلَيْهِ اليَوْمَ وأصْحابى » ، قال المُدَّعِى : فهَلَّا قال : مَن تَمسَّكَ بِظاهِرِ القرآنِ فى آياتِ الاعْتِقادِ فهو ضالٌّ ، وإنما الهُدَى رُجوعُكم إلى مَقاييس عُقولِكم .

فلْيَعْلمِ الناظرُ أنه ها هنا باهَتَ[2] وزَخْرَفَ[3] وتَشَبَّع بما لم يُعْطَه ، فإنه قد ثبتَ أن طريقَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابِه رضىَ الله عنهم: الكَفُّ عن ذلك ، فما نحن[4] المأمورون به ، وأنه هو ليس بساكتٍ ، بل طريقُه الكلامُ ، وأَمْرُ الدَّهماءِ بوَصْفِ اللهِ تعالى بجهَةِ العُلُوِّ ، وتَجْوِيزُ الإشارةِ الحِسِّيَّةِ إليه ، فليت شِعْرِى ، مَن الْموافِقُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابَه ! ولكنْ صدَق القائلُ : رَمَتْنِى[5] بدائِها وانْسَلَّتْ .

ثم المُجَسِّمُ يقولُ له ، حَذْوَ النَّعْلِ بالنعلِ ماقالَه لنا ، ونقول له : لِمَ لا قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : النَّاجِيَةُ مَن قال : إنَّ اللهَ فى جِهَةِ العُلُوِّ ، وإنَّ الإشارةَ الحِسِّيَّةَ إليه جائزةٌ ؟ فإن قال : هذه طريقةُ السَّلَفِ وطريقةُ[6] الصَّحابة . قلنا : مِن أينَ لك هذا؟ ثم لا تأمن[7] مِن كلِّ مُبْتَدِعٍ أن يدَّعِىَ ذلك .

ثم أفاد المُدَّعِى وأسْنَدَ أنَّ هذه المَقالةَ مأخوذةٌ مِن تلامذة اليهود والمشركين وضُلَّال الصَّابئين . قال : فإنَّ أوَّلَ مَن حُفِظ عنه هذه المَقالةُ: الجَعْدُ بنُ دِرْهَمٍ ، وأخذَها عنه جَهْمُ

---

(١) فى المطبوعة : « ومن كان عليه مثل . . . » ، وأثبتنا الصواب من : ك . وانظر الحديث كاملا فى عارضة الأحوذى ، شرح سنن الترمذى (باب افتراق هذه الأمة) ٧/٣٧٩ ، ٤٠٠ ، وتيسير الوصول لابن الديبع (كتاب الفتن والأهواء) ٣/١٥٦ .

(٢) فى المطبوعة : « باهى » ، وأثبتنا ما فى : ك .

(٣) فى المطبوعة : « تزخرف » ، وأثبتنا ما فى : ك .

(٤) فى ك : « وأنا نحن » ، والمثبت من المطبوعة .

(٥) هو مثل ، من كلام إحدى ضرائر رهم بنت الخزرج بن تيم الله بن رفيدة . راجع قصته فى اللسان (ع ف ل) ، ومجمع الأمثال ١/١٠٢ ، ٢٨٦ (حرف الباء ، والراء) .

(٦) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك : « طريق » .

(٧) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك : « يأمن » .

ابنُ صَفْوانٍ ، وأظهرها ونُسِبت مَقالةُ الجَهْمِيَّةِ إليه ، [قال][1] : والجعدُ أخذها عن أبانِ بنِ سِمْعان ، وأخذها أبانُ مِن طَالُوتَ بنِ أُخْتِ لَبيدِ بنِ الأعْصَم[2] ، وأخذها طالوتُ من لَبِيدٍ اليَهُودِيِّ الذى سحَر النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم . قال : وكان الجعدُ هذا فيما يُقال من أهلِ حَرَّانَ .

فيُقال له : أيها المُدَّعِى أنَّ هذه المَقالةَ مأخوذةٌ من تلامذةِ اليهود ، قد خالفْتَ الضَّرُورةَ فى ذلك ، فإنه مايخفَى على جميعِ الخَواصِّ وكثيرٍ من العَوامِّ أنَّ اليهودَ مُجَسِّمةٌ مُشَبِّهاتٌ[3] ، فكيف يكونُ ضدُّ التجْسِيم والتَّشْبيهِ مأخوذاً عنهم ؟ وأمَّا المشركون فكانوا عُبَّادَ أوْثانٍ ، وقد بيَّنَت الأئمةُ أنَّ عَبَدَةَ الأصْنام تلامذةُ المُشَبِّهةِ ، وأنَّ أصلَ عبادةِ الصَّنَمِ التَّشْبيهُ ، فكيف يكون نَفْيُه مَأخوذاً عنهم ؟ وأمَّا الصابئةُ فبلدُهم معروفٌ وإقليمُهم مشهور ، وهل نحن منه أو خُصومُنا ؟ وأمَّا كَوْنُ الجَعْدِ بنِ دِرهَمٍ من أهلِ حَرَّانَ فالنِّسْبةُ صحيحةٌ ، وترتيبُ هذا السَّنَدِ الذى ذكَره سيسألُه الله تعالى عنه ، واللهُ مِن ورائِه بالمِرْصاد ، ونحن لو اتَّبعَه أنَّ سندَ دَعْواه وعقيدتِه أنَّ فِرْعَونَ ظنَّ أنَّ إلٰهَ موسى فى السماء !

ثم أضاف المَقالةَ إلى بِشْرٍ المَرِيسِيِّ[4] ، وذكر أنَّ هذه التَّأْويلاتِ هى التى أبْطَلَتْها الأئمةُ ، ورَدَّ بها على بِشْرٍ ، وأنَّ ما ذكره الأستاذ أبو بكرِ بنُ فُورَك ، والإمامُ فخرالدين الرَّازِيُّ ، قدَّس الله رُوحَهما ، هو ما ذكره بِشْرٌ ، وهذا بَهْرَجٌ لا يثبُت على مِحَكِّ النَّظَر القويمِ ، ولا مِعْيارِ الفكرِ المُستقيم ، فإنه من المُحال أن تُنْكِرَ الأئمةُ على بِشْرٍ أن يقولَ ماتقولُه العربُ ، وهذان الإمامان ماقالا إلَّا ماقالتْه العربُ ، وما الإنكارُ على بِشْرٍ إلَّا فيما يخالِفُ فيه لُغَةَ العربِ ، وأن يقولَ عنها ما لم تقُلْه .

---

(١) زيادة من: ك ، على ما فى المطبوعة .

(٢) فى ك : « أعصم » ، والمثبت من المطبوعة ، وهو المعروف ، راجع أسباب نزول القرآن الكريم ، للواحدى ٥١٣ فى قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك : « مشبهة » .

(٤) فى المطبوعة : « المزنى » وهو خطأ ، أثبتنا صوابه من : ك ، وراجع ما سبق فى ٢/١٤٤ ، ٣/١٤٧ ، وانظر ترجمة « بشر » فى الأعلام ٢/٢٨ .

ثم أخذ بعدَ ذلك فى تصديقِ عَزْوَته إلى المُهاجرين والأنْصار رضىَ الله عنهم ، وشرَع فى النَّقْل عنهم ، فقال: قال الأوْزاعِيُّ : كُنّا، والتَّابِعون مُتَوافِرون، نقول: إنَّ الله ـ تعالى ذِكْرُه ـ فوقَ عرشِه .

فنقول له : أوَّلَ ما بدأْتَ به الأَوْزاعِيُّ وطبقتُه ومَن بعدَهم ، فأينَ السابِقون الأوَّلون من المُهاجرين والأنْصار ؟ وأما قولُ الأَوْزاعِيِّ فأنتَ قد خالفتَه ، ولم تقُلْ به ؛ لأنَّك قلتَ : إن الله [ليس][1] فوقَعَرْشِه، لأنَّك قرَّرْتَ أن العرشَ والسماء ليس المُرادُ بهما إلَّا جِهَةَ العُلُوِّ ، وقلتَ : المُرادُ من فوق عرشِه ، والسماء ذلك ، فقد خالفتَ قولَ الأَوْزاعِيِّ صريحاً ، مع أنَّك لم تقُلْ قَطُّ ما يُفهَم ، فإن[2] قرَّرْتَ أن السماء فى العرشِ كحَلْقَةٍ مُلْقاةٍ فى فَلاةٍ ، فكيف تكونُ هى هو[3] ؟ ثُمَّ مِن أينَ لك صِحَّةُ هذا النَّقْلِ عن الأَوْزاعِيِّ ؟

وبعدَ مُساحتِك فى كلِّ ذلك ، ما قال الأَوْزاعِيُّ : اللهُ فوقَ العرشِ حقيقةً ، فمن أين لكَ هذه الزِّيادة ؟!

ونقَل عن مالكِ بنِ أنَسٍ والثَّوْرِيِّ واللَّيْثِ والأَوْزاعِيِّ ، أنَّهم قالوا فى أحاديثِ الصِّفاتِ : أمِرُّوها[4] كما جاءتْ . فيُقال له : لِمَ لاأمْسَكْتَ على ماأمَرَتْ به الأئمةُ ؟ بل وَصَفْتَ اللهَ بجِهَةِ العُلُوِّ ! ولم يرِدْ بذلك خبرٌ ، ولو بذَلْتَ قِرابَ الأرْضِ ذَهَباً على أن تسمعَها من عالمٍ رَبَّانِيٍّ لم تفرَحْ بذلك ، بل تصرَّفْتَ ونقَلْتَ على ماخطَر لك ، وما أمَرَرْتَ ولا أقْرَرْتَ ولا امْتثلْتَ مانقلتَه عن الأئمةِ .

وروَى قولَ رَبِيعةَ ومالكٍ : الاِسْتواء غيرُ مجهولٍ. فليت شِعْرِى! مَن قال إنَّه مجهولٌ ؟ بل أنتَ زَعمْتَ أنه لِمَعْنًى عَيَّنْتَه وأرَدْتَ أن تعزُوَهُ إلى الإمامَين ، ونحن لانسْمَحُ لك بذلك .

---

(١) سقط من : ك ، وأثبتناه من المطبوعة .

(٢) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك : « فإنك قررت » .

(٣) فى المطبوعة : « تكون هى بعد » . وأثبتنا الصواب من : ك .

(٤) فى المطبوعة : « أقروها » . والمثبت من : ك ، وسيأتى نظيره .

ثم نقَل عن مالكٍ أنه قال للسائلِ : الإيمانُ به واجبٌ ، والسُّؤالُ عنه بِدْعَةٌ ، وما أراكَ إلَّا مُبْتَدِعاً . فأمَر به فأُخْرِج . فيُقال له: ليت شِعْرِى! مَن امتثل مِنّا قولَ مالك؟ هل امتثلْناه نحن ، حيث أمَرْنا بالإمساك، وألْجَمْنا العَوامَّ عن الخَوض فى ذلك ، أو الذى جَمَــله دِراستَه[١] ، يُلْقيه ويُلَقِّنه [ويُلقّنه][٢] ويَكتبه ويُدَرِّسه ، ويأمر العَوامَّ بالخَوْض فيه ؟ وهل أنكَر على المُستَفْتِى فى هذه المسألة بعَينها ، وأخْرَجه ، كما فعل مالكٌ رضى الله عنه فيها بعَينها ؟ وعند ذلك يَعلم أن مانَقَلَه[٣] عن مالكٍ حُجَّةٌ عليه لا له .

ثم نقَل عن عبدِ العزيز بن عبد الله بن أبى سَلَمَة الماجِشُون ، أنه قال وقد سُئِل عمّا جَحَدت به الجَهْمِيَّةُ : [٤]«[أمّا بعد ، فقد فهمتُ فيما سألتَ فيما بسامعت[٥] الجَهْمِيّة][٤] ومَن خالفها فى صِفةِ الرّبِّ العظيم الذى فاقَتْ عظمتُه الوصفَ والتَّقدير ، وكَلَّت الألسنُ عن تفسير صِفته ، وانحَسَرت[٦] العقولُ دُونَ معرفةِ قُدْرَته ، رَدَّت عظمتُه العقولَ فلم تجد مَساغاً فرَجَعت خاسِئةً وهى حَسِيرة ، وإنما أُمِروا بالنظر والتفكُّر فيما خَلَق بالتقدير ، وإنما يقال : « كَيْفَ » لمن لم يكن مرّةً ثم كان ، فأما الذى لا يَحُول ولا يَزُول، ولم يَزَلْ، وليس له مِثْـل ، فإنه لا يَعلَمُ كيفَ هو إلّا هو ، وكيف يُعْرَفُ قَدْرُ مَن لم يَبْدأ ومَن لايموت ولا يَبْلَى ؟ وكيف يكون لِصفةِ[٧] شىء منه حدٌّ أو منتهى يعرفهُ عارِف ، أو يَحُدّ قَدْرَه واصِف ؟ على أنه الحَقُّ المُبِين، لا حَقَّ أحَقُّ منه ، ولا شىء أبْيَنُ منه .

والدليلُ على عَجْز العُقول عن تحقيقِ صِفته عَجْزُها عن تحقيق صِفةِ أصغرِ خَلْقه ، فلا تكاد تَراه صغيرًا يَحُول ويَزُول ، ولا يُرَى له سَمعٌ ولا بَصرٌ ، بل[٨] ما يَتَقلَّب به

(١) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك : « داسته » .

(٢) زيادة من المطبوعة ، على ما فى : ك .

(٣) فى المطبوعة : « قاله » ، والمثبت من : ك .

(٤) ما بين الحاصرتين ، سقط من المطبوعة ، ومكانه فيها بياض ، وأثبتناه من : ك .

(٥) هكذا وردت الـكلمة فى : ك ، ولم نعرف صوابها .

(٦) فى المطبوعة : « انحصرت » ، وأثبتناه بالسين من : ك .

(٧) فى المطبوعة : « لصفته لشىء منه حداً ومنتهى » ، والتصحيح من : ك .

(٨) كذا فى المطبوعة ، وفى : ك « لما » .

ويحتال مِن عقلِه أعْضَلُ بك وأخْفَى عليك مِمّا ظهَر مِن سَمعه وبصرِه ، فتبارك اللهُ أحسنُ الخالقين وخالقِهم ، وسيِّدُ الساداتِ وربُّهم .

ثم نقل عنه الأحاديثَ الواردة فى الصِّفات ، وذكر قوله : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَٱلسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[1] قال: فوالله ما دَلَّهم على[2] عظيم ما وَصَف مِن نفسِه ، وما تُحيط به قَبْضَتُه إلّا صغر نظرها[3] منهم عندهم أن ذلك الذى أُلْقِيَ فى رُوعِهم وخاق على معرفة قلوبهم ، فما وَصَف مِن نفسِه فسَمّاه على لسانِ رسولِه صلى الله عليه وسلم ، سَمَّيناه كما سَمّاه ، ولم نَتكلَّف[4] منه صِفَةً مّا سِواه ، لا هذا ولا هذا ، لا نَجْحَدُ ما وَصَفَ ، ولا نَتكلَّفُ مَعرِفةَ ما لم يصِف[5] .

وبَسَط الماجِشُون كلامَه فى تقرير هذا .

فنقول لهذا الحاكِى : نِعْمَ الحُجَّةُ أتيتَ بها ، ولكن لَنا ، ونِعْمَ السِّلاحُ حمَلْتَ ، ولكن لِلْعِدَى .

أمّا كلامُ عبدِ العزيز رضى الله عنه ، وما ذكر من كبرياء الله وعظمته ، وأنها تُحَيِّر العقولَ ، وتَشْدَهُ[6] الفُهُوم ، فهذا قاله العُلماء نَظْماً ونَثرا ، وأنت أزْرَيْتَ على سادات الأئمة وأعلامِ الأمّة فى ثانى صفحة نَزَغْتَ[7] بها ، حيث اعترفوا بالعَجْز والتقصير ، ونَعَيْتَ[8] عليهم ذلك ، وعَدَدْته عليهم ذَنْبا ، وأنت معذورٌ وهم معذورون ، وجعلتَ قولَ عبدِ العزيز حُجَّتَك[9] ، وقد ذكر[10] فى القَبْضَة ما يقوله المُتكلِّمون فى كلِّ مَوضِع ،

(١) سورة الزمر ٦٧ .

(٢) هنا انتهى سقط النسخة « ج » السابق فى صفحة ٦٥

(٣) هكذا فى الأصول ، وسياق الكلام غير ظاهر .

(٤) فى المطبوعة : « ولا لم يتكلم منه » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٥) فى المطبوعة : « يتصف » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٦) فى المطبوعة : « وتبز » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٧) فى المطبوعة : « ترغب » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك . وسبق هذا الفعل قريبا .

(٨) فى المطبوعة : « ولعيب » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٩) فى المطبوعة : « حجة » ، والمثبت من: ج ، ك .

(١٠) فى المطبوعة : « وقد ذكرنا فى القضية » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

وأمْرُ عبدِ العزيز أن يَصِفَ الربَّ بما وَصَف به نفسَه ، وأن يسكتَ عمّا وراء ذلك ، وذلك قولُنا وفعلُنا وعَقْدُنا[1] وأنت وصَفْتَه بجهة العُلُوّ ، وما وصَف[2] بها نفسَه ، وجَوَّزْتَ الإشارةَ الحِسِّيّةَ إليه ، وما ذَكرها ، ونحن أمْرَرْنا[3] الصِّفاتِ كما جاءت ، وأنت جمعتَ بين العرشِ والسماء بجِهَةِ[4] العُلُوّ ، وقلت : فى السماء حقيقة ، وفى العرش حقيقة ، فسُبحانَ واهبِ المقولِ ، ولـكن كان ذلك فى الـكتاب مَسْطُوراً .

ثم ذَكر عن محمد بن الحسن اتّفاقَ الفقهاء على وَصْفِ الربّ بما جاء فى القرآن وأحاديثِ الصِّفات .

فنقول له : نحن لانترُكُ مِن هذا حرفاً ، وأنت قلت : أَصِفُ الربَّ تعالى بجِهة العُلُوّ ، وأُجوِّز الإشارةَ الحِسِّيّةَ إليه ، فأين هذا فى القرآن وأخبارِ الثِّقات ؟ ما أفدْتَنا فى الفُتيا من ذلك شيئاً .

ونَقل عن أبى عُبيد القاسم بن سَلّام رضى الله عنه ، أنه قال : إذا سُئِلْنا عن تفسيرها لانُفسِّرُها ، وأنه قال : ماأدْرَكْنا أحداً يُفسِّرها .

فنقول له : الحمدُ لله ، حصَل المقصودُ ، ليت شِعْرِى ! مَن فسَّر السماء والعرشَ وقال : معناها جِهَةُ العُلُوّ ، ومَن ترَك تفسيرَها وأمَرَّها كما جاءا ؟

ثم نَقل عن ابن المُبارَك رضى الله عنه، أنه قال: يُعْرَف ربُّنا بأنه فوقَ سمائه على عرشِه، بائنٌ مِن خَلْقِه ، ولا نقول كما تقول الجَهْمِيّة إنه هاهنا فى الأرض .

فنقول له : قد نَصَّ عبدُ الله أنه فوقَ سمائِه على عَرْشِه ، فهل قال عبدُ الله : إن السماءَ والعرشَ واحدٌ ، وهى جِهَةُ العُلُوّ ؟

---

(١) فى المطبوعة : « عقيدتنا » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٢) فى المطبوعة : « به » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٣) فى المطبوعة : « أقررنا » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك . وسبق نظير هذا الفعل قريبا ، ويأتى أيضا .

(٤) فى المطبوعة : « بصفة » ، والمثبت من : ج ، ك . وسيأتى كثيرا .

ونَقل عن حَمّاد بن زيد أنه قال : هؤلاء الجَهْمِيَّةُ إنمـا يُحاوِلون أن يقولوا : ليس في السماء شيءٌ .

فنقول له أيضاً : أنت قلتَ بمقالتهم ، فإنك صرّحتَ بأن السماء ليس هي ذاتَهـا ، بل المعنى الذى اشتُقّتْ منه ، وهو السُّمُوّ ، وفسّرتَه بجهة العُلُوّ ، فالأولى لك أن تَنْعَى على نفسِك مانَعاه حَمّادٌ على الجَهْمِيّة .

ونَقل عن ابن خُزَيْمةَ أن من لم يقُلْ إن اللهَ فوقَ سمواته على عرشه ، بائنٌ مِن خَلْقِه ، وجَب أن يُسْتَتابَ ، فإن تاب وإلّا ضُرِبتْ عُنُقه ، ثم أُلْقِيَ على مَزْبَلَة ، لئلا يتأذّى به أهلُ القِبْلة وأهلُ الذِّمّة .

فيقال له : الجوابُ عن مثل هذا قد تقدّم ، على أنّ ابنَ خُزَيمةَ قد عَلِم الخاصُّ والعامُّ حديثَه في العقائد ، والـكتابُ الذى صنّفه في التشبيه ، وسمّاه بالتوحيد ، ورَدُّ الأئمةِ عليه: أكْثَرُ من أن يُذْكَرَ ، وقولُهم فيه ما قاله[1] هو[2] في غيره ، معروفٌ .

ونَقل عن عَبّاد الواسِطِيّ ، وعبدِ الرحمن بن مَهْدِيّ ، وعاصم بن عليّ بن عاصم ، نَحْواً ممّا نَقله عن حَمّاد ، وقد بَيَّنّاه .

ثم ذكر بعد ذلك ما صَحّ عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : كانت زينبُ تفتخر على أزواجِ النّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، تقول : زَوَّجَكُنَّ أهالِيكُنّ ، وزَوَّجَنِي اللهُ مِن فوقِ سبعِ سموات[3] .

فنقول : ليس في هذا الحديثِ أنّ زينبَ قالت : إن اللهَ فوقَ سبعِ سموات ، بل إن تَزْوِيجَ اللهِ إيّاها كان من فوقِ سبعِ سموات .

---

(١) في المطبوعة ، ك : « ما قالوه » ، وأثبتنا ما في : ج .

(٢) في المطبوعة : « له هو » ، وحذفنا « له » كما في : ج ، ك .

(٣) في : ج ، ك : « سمواته » ، وأثبتنا ما في المطبوعة ، ومثله في الاستيعاب ١٨٥٠ ، والعقد الثمين ٨/٢٢٧ .

ثم نَقَل عن أبى سُليمان الخَطَّابىّ ماتقله عن عبدِ العزيز الماجِشُون، وقد بَيَّنا مُوافقتنا له، ومُخالفَته لذلك.

وحكاه أيضاً عن الخطيب ، وأبى بكر الإسماعيلىّ ، ويحيى بن عمّار ، وأبى إسماعيلَ الهَرَوِىّ ، وأبى عثمانَ الصابُونِىّ .

وحَكَى عن أبى نُعَيم الأصْبَهانىّ أن الأحاديثَ الثابتةَ فى الاستِواء يقولون بهـا ، ويُثْبِتونها من غير تـكييف ولا تمثيلٍ ولا تشبيه ، وهو مُستَوٍ على عرشِه فى سمائه دُونَ أرضِه .

وحكاه عن مَعْمَر الأصْبَهانىّ ، وقد بَيَّنا لك غيرَ ما مَرَّةٍ أنه مُخالِفٌ لهذا ، وأنه ماقال به طَرْفَةَ عَينٍ إلّا ونقضَه ؛ لأنّ السماء عندَه ليستْ هى المعروفةَ ، وأن السماء والعَرْشَ لامعنى لهما إلّا جِهَةُ العُلُوّ .

وحَكَى عن عبد القادر الجِيلِىّ أنه قال : اللهُ بجهة العُلُوّ مُستَوٍ على عَرشِه .

فليت شِعرِى ! لِمَ احْتَجَّ بكلامِه وتَرَكَ مِثلَ جعفر الصادِق والشِّبْلِىّ والجُنَيد وذى النُّون المِصْرِىّ وجعفر بن نُصَير ، وأضرابِهم رضى الله عنهم ؟

وأمّا ما حـكاه عن أبى عمر بن عبد البَرّ ، فقد عَلِم الخاصُّ والعامُّ مَذْهَبَ الرجُلِ ومُخالفَةَ الناسِ له ، ونَـكيرُ المالـكيّة عليه ، أوّلًا وآخِرًا مَشهور ، ومُخالفَته لإمام المغرب أبى الوليد الباجىّ مَعْروفة ، حتى إنّ فُضَلاء المغرب يقولون : لم يكن أحدٌ بالمغرِب يرَى هذه المَقالةَ غيرَه وغيرَ ابنِ أبى زيد ، علَى[1] أن العلماء : منهم مَن قد اعتذر عن ابن أبى زيد ، بمـا هو موجودٌ فى كلام القاضى الأجَلِّ أبى محمد عبد الوَهّاب البغدادىّ المالـكىّ ، رحمه الله .

ثم إنه قال : إنّ اللهَ فى[2] السماء على العرش ، مِن فوقِ سبع سموات ، ولم يَعْقِلْ ما معنى فى السَّماء على العرش من فوق سبع سموات .

---

(١) فى المطبوعة : « غير » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٢) فى المطبوعة : « إن الله فوق فى السماء » . وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

ثم إنّ ابنَ عبدِ البَرّ ما تأوَّلَ هذا الكلامَ ، ولا قال كمقالَةِ[1] المُدَّعِى إن المُرادَ بالعَرْش والسماء جِهَةُ العُلُوّ .

ثم نَقَل عن البَيْهَقِىّ رحمه الله ، ما لا تَعلُّقَ له بالمسألة ، وأعاد كلامَ مَن سَبق ذِكرُه .

ثم ذكر بعدَ ذلك شيخَنا أبا الحسن علىَّ بْن إسماعيل الأشعرىّ ، وأنه يقول : الرحمنُ على العرش اسْتَوَى ، ولا نتقدَّمُ بين يَدَى اللهِ تعالى فى القول ، بل نقول : اسْتَوَى بلا كَيْف .

وهذا الذى نَقَله عن شيخنا هو نِحْلَتُنا وعقيدتُنا ، لكنْ نقلُه لكلامِه ما أراه[2] إلا قَصْدَ الإيهام أنَّ الشيخَ يقول بالجهة ، فإن كان كذلك فلقد[3] بالَغَ فى البَهْت .

وكلامُ الشيخِ فى هذا أنه قال : كان ولا مَكان ، فخَلَق العَرْشَ والكُرسِىَّ ، فلم يَحتَجْ إلى مكان ، وهو بَعْدَ خَلْقِ المكانِ كما كان قبلَ خَلْقِه .

وكلامُه وكلامُ أصحابِه رحمهم الله يَصعُب حَصرُه فى إبطالِها .

ثم حكى ذلك عن القاضى أبى بكر ، وإمام الحرَمَيْن .

ثم تمسَّك برَفْع الأيْدِى إلى السماء ، وذلك إنما كان لأجْلِ أن السماء مَنْزِلُ البركاتِ والخيراتِ ، فإنّ[4] الأنوارَ إنما تَنْزِلُ منها والأمطار ، وإذا ألِفَ الإنسانُ حُصولَ الخيراتِ من جانبٍ مالَ طَبْعُه إليه ، فهذا المعنى الذى أوْجَب رَفْعَ الأيدِى إلى السماء ، وقال الله تعالى: ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾[5] .

ثم [إن][6] اكتفَى بمِثْل هذه الدَّلالةِ فى مَطالِب أُصولِ العَقائد ، فما يُؤَمِّنه مِن

---

(١) فى المطبوعة : « بمقالة » ، والمثبت من : ج ، ك .
(٢) فى المطبوعة : « ما أراد به » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .
(٣) فى المطبوعة : « فقد » ، والمثبت من : ج ، ك .
(٤) فى المطبوعة : « لأن » ، والمثبت من : ج ، ك .
(٥) سورة الذاريات ٢٢ .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .

مُدَّعٍ يقول : اللهُ تعـالى فى الـكَعْبة ؛ لأن كُلَّ مُصَلٍّ يُوجِّه وَجْهَه إليها ، ويقول : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[1] .

أو يقول: اللهُ فى الأرض، فإن الله تعالى قال: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[2] والاقترابُ بالسُّجود فى المَسافة إنما هو فى الأرض . وقال النبيُّ صلى الله عليـه وسلم : « أَقْرَبُ مَا يَـكُونُ العَبْدُ فِي سُجُودِهِ » .

ثم ذكر بعد ذلك ما أجَبْنا عنه من حديثِ الأوعال .

وذكر بعدَ ذلك ما لا تعلُّقَ له بالمسئلة ، وأخذ يقول : إنه حَـكَى عن السَّلَف مِثلَ مَذْهبِه، وإلى الآن ماحَـكَى مَذْهبَه عن أحدٍ ، لامِن سَلَفٍ ولا مِن خَلَفٍ ، غيرَ عبدِالقادر الجِيليّ ، وفى كلامِ ابن عبـد البَرّ بَعْضه ، وأمَّا العشرة وباقى الصحابة رضى الله عنهم ، فما نَبَس[3] عنهم بحرفٍ .

ثم أخذ بعدَ ذلك فى مَواعِظَ وأدعيةٍ ، لا تعلُّقَ لها بهذا .

ثم أخذ فى سَبِّ أهلِ الـكلام ورَجْمِهم ، وما ضَرَّ القَمَرَ مَن نَبَحَه .

وقد تبيَّن بما ذكرناه أن هـذا الحَبْرَ الحُجَّةَ يُرَجِّم فُتياه أنه يقول ما قاله الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ولم ينقُلْ مَقالَتَه عن أحدٍ من الصحابة .

وإذ قد أتينـا على إفْسادِ كلامِه ، وإيضاح إبهامه ، وإزالةِ إيهامه ، ونَقْض إبْرامِه ، وتَنْـكيسِ أعلامِه ، فلنأخُذْ بعدَ هـذا فيما يتعلَّقُ بغَرَضِنا وإيضاحِ نِحْلَتِنا ، فنقول وبالله التوفيق :

على سامعِ هذه الآياتِ والأخبار المُتعلِّقة بالصِّفات ما قدَّمناه[4] من الوظائفِ ، وهى التقديسُ والإيمانُ والتصديقُ ، والاعترافُ بالعَجْز ، والسُّكوت والإمساكُ عن التصرُّفِ فى الألفاظ الوارِدَة ، وكَفُّ الباطِنِ عن التَّفـكُّر فى ذلك ، واعتقادُه أنَّ ما خَفِيَ عنـه

(١) سورة الأنعام ٧٩ .

(٢) الآية الأخيرة من سورة العلق .

(٣) فى المطبوعة : « نبث » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) فى المطبوعة : « قررناه » ، والمثبت منهما: ج ، ك .

لم يَخْفَ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الصِّدِّيق ، ولا عن أكابرِ الصَّحابة رضى الله عنهم .

ولنأخُذ الآنَ فى إبراز اللَّطائفِ من خَفِيَّاتِ هذه الوظائف ، فأقول وبالله المستعان :

أما التقديسُ فهو أن يَعْتَقِدَ فى كلِّ آيةٍ أو خَبَرٍ معنًى يَليقُ بجلَالِ الله تعالى ، مِثالُ ذلك : إذا سَمِع قولَه صلى الله عليه وسلم : « إنّ اللهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا » وكان النُّزول يُطلَقُ على ما يَفْتَقِرُ إلى جِسْمٍ عالٍ ، وجِسْمٍ سافِلٍ ، وجِسْمٍ مُنْتَقِلٍ من العالِى إلى السافِل ، والزَّوالُ[1] : انتقالُ جسمٍ من عُلوٍ إلى سُفْل ، ويطلَقُ على معنًى آخَرَ لا يفتقر إلى انتقالٍ ولا حَرَكةِ جسمٍ ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[2] مع أنَّ النَّعَمَ لم تنزلْ من السماء ، بل هى مخلوقةٌ فى الأرحام قطعاً ، فالنُّزولُ له معنًى غيرُ حَرَكةِ الجسمِ ، لا مَحالةَ .

وفُهِم ذلك من قَوْل الإمام الشافعىِّ رضى الله عنه : دخَلْتُ مِصْرَ فلم يفهموا كلامى ، فنزلْتُ ثم نزلتُ ثم نزلتُ . ولم يُرِدْ حينئذٍ الانتقالَ مِن عُلوٍ إلى سُفْل .

فليتحقَّق السامعُ أن النُّزولَ ليس بالمعنى الأوّل فى حَقّ الله تعالى ، فإنّ الجسمَ على الله مُحالٌ .

وإن كان لا يَفهَمُ من النُّزولِ الانتقالَ ، فيقال له : مَن عَجز عن فَهْمِ نُزُولِ البعيرِ فهو عن فَهْمِ نُزولِ الله عزّ وجلّ أعجزُ . فاعلَمْ أنّ لهذا معنًى يليقُ بجلاله .

وفى كلام عبد العزيز الماجِشُون السابق إلى هذا مَرامِزُ .

وكذلك لفظة « فَوْقَ » الواردةِ فى القرآن والخَبَر ، فليَعْلَمْ أنّ « فَوْقَ » تارةً تكون للجسميّة ، وتارةً للمَرْتَبة ، كما سَبَق ، فلْيَعْلَمْ أنّ الجِسْمِيَّةَ على الله مُحالٌ . وبعد ذلك : إن له معنًى يليق بجَلاله تعالى .

---

(١) فى المطبوعة : « والى انتقال » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٢) الآية السادسة من سورة الزمر .

وأما الإيمانُ والتصديقُ به ، فهو أن يَعْلَمَ أن رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صادِقٌ في وصْفِ اللهِ تعالى بذلك ، وما قاله حَقٌّ لا رَيْبَ فيه ، بالمعنى الذى أراده ، والوَجْهِ الذى قاله[1] ، وإن كان لا يَقِفُ على حقيقته ، ولا يَتَخَبَّطُه الشيطانُ فيقول : كيف أُصَدِّقُ بأمرٍ جُمْلِىٍّ[2] لا أعرفُ عينَه ، بل يُخْزِي الشَّيطانَ ، ويقول : كما إذا أخبرنى صادِقٌ أنّ حيواناً في دارٍ ، فقد أدركتُ وجودَه ، وإن لم أعرف عَيْنَه ، فكذلك ها هنا .

ثم ليَعْلَمْ أنّ سيِّدَ الرسلِ صلى الله عليه وسلم قد قال : « لَا أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » وقال سيِّدُ الصِّدِّيقين رضى الله عنه : العَجْزُ عن دَرْكِ الإدْراكِ إدْراكٌ .

وأمّا الاعترافُ بالعَجْزِ : فواجِبٌ على كلِّ مَن لا يَقِفُ على حقيقة هذه المعانى الإقرارُ بالعَجْز ، وإن ادَّعَى المعرفة فقد كذب ، وكلُّ عارفٍ وإن عَرَف فما خَفِيَ عليه أكثرُ .

وأما السكوتُ فواجبٌ على العَوامِّ[3] ، لأنه بالسؤال يتعرَّضُ[4] لما لا يُطيقُه ، فهو إن سأل جاهلًا زاده جهلًا ، وإن سأل عالمًا لم يمكن العالِمَ إفهامُه ، كما لا يمكن البالغَ تعليمُ الطِّفْلِ لَذَّةَ الجماع ، وكذلك تعليمُه مصلحةَ البيتِ وتدبيرَه ، بل يُفْهِمه مصلحتَه في خُروجِه إلى المَكْتَب .

فالعامِّيُّ إذا سأل عن مِثْلِ هذا يُزْجَرُ ويُرْدَع ، ويقال له : ليس [هـذا][5] بِعُشِّكِ فادْرُجِى. وقد أمَرَ مالكٌ بإخراجِ مَن سأله، فقال: ما أراكَ إلا رَجُلَ سوء، وعَلاهُ الرُّحَضاء[6] ، وكذلك فعل عمرُ رضى الله عنه بكلِّ مَن سأل عن الآياتِ المُتشابِهة ، وقال صلّى الله عليه

---

(١) فى المطبوعة : « أراده » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٢) فى المطبوعة : « جمل » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٣) فى المطبوعة : « العموم » ، والمثبت من : ج ، ك ، وسيأتى ما يشهد له .

(٤) كذا فى المطبوعة ، وفى ج ، ك : « يعرض ما لا يطيقه » .

(٥) سقط من : ج ، ك ، وأثبتناه من المطبوعة ، ومجمع الأمثال ٢/١٨١ ، واللسان (درج) .

(٦) الرحضاء : العرق .

وسلم : « إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ. ووَرَد الأمرُ بالإمساكِ عن القَدَر ، فكيف [عن][1] الصِّفات .

وأمّا الإمساكُ عن التصرُّفِ فى هذه الأخبار والآيات، فهو أن يقولَها كما قالها اللهُ تعالى ورسولُه صلى الله عليه وسلم ، ولا يَتصرّفُ فيها بتفسيرٍ ولا تأويل ، ولا تَصريفٍ ولا تَفْريقٍ ولا جَمْع .

فأمّا التفسيرُ : فلا يُبَدِّلُ لفظَ لغةٍ بأُخرى ، فإنه قد لا يكون قائمًا مَقامَه ، فربّما كانت الكلمة تُسْتَعار فى لُغةٍ دونَ لغة ، وربّما كانت مشتَرَكةً فى لغةٍ دونَ لغة ، وحينئذٍ يعظُم الخَطْبُ بتَرْكِ الاستعارة ، وباعتقادِ أنّ أحدَ المَعْنَيَين هو المرادُ بالمشتَرك .

وأمّا التأويل : فهو أن يَصْرِفَ الظاهرَ ، ويتعلّقَ بالمَرجُوح ، فإن كان عاميًّا فقد خاض بحرًا لاساحِلَ له ، وهو غير سابحٍ ، وإن كان عالمًا لم يَجُز له ذلك إلا بشرائطِ التأويل ، ولا يَدخُل مع العامّيّ فيه ، لعَجزِ العامّيِّ عن فَهمه .

وأمّا كَفُّ باطنِه: فلئلّا يتوغّلَ فى شيء يكون كُفراً، ولا يتمكّنَ من صَرفِه عن نفسه، ولا يمكن غيرَه ذلك .

وأمّا اعتقادُه أن النبيّ صلى الله عليه وسلم يَعْلَمَ ذلك ، فليَعْلَمْه ، ولا يَقِسْ نفسَه به ولا بأصحابِه ، ولا بأكابرِ العلماء ، فالقُلوبُ مَعادِنُ وجَواهِرُ .

ثم الكلامُ بعد هذا فى فصلين : أحدهما فى تنزيه اللهِ تعالى عن الجهة ، فنقول :

الأوّل : أنّ القومَ إن يَحتَجُّوا بالأخبار والآثار فقد عرفتَ ما فيهـا ، وأنهم ماظَفِرُوا بصَحابيٍّ ولا تابِعيٍّ يقول بعقائدهم، على أن الحقّ فى نفس الأمرِ أنّ الرّجالَ تُعْرَفُ بالحقّ، وَلا يُعْرَفُ الحَقُّ بالرّجال ، وقد روى أبو داوُدَ فى سُنَنه[2] ، عن مُعاذٍ رضى الله عنـه

---

(١) زيادة من : ج ، ك ، على ما فى المطبوعة .

(٢) فى (باب لزوم السنة ، من كتاب السنة) ٤/٢٨٢ ، وما رواه أبو داود يختلف كثيرا عما حكاه المصنف .

أنه قال : اقبلوا الحقّ من كلّ من جاء به وإن كان كافراً ، أو قال : فاجراً ، واحذروا زيغة الحكيم ، قالوا : كيف نعلم أنّ الكافر يقول الحقّ ؟ قال : إنّ على الحقّ نوراً .
ولقد صدق رضى الله عنه .

ولو تطوّقت قلادة التقليد لم نأمن أنّ كافراً يأتينا عمّن هو معظّم في ملّته ، ويقول : اعرفوا الحقّ بهذا .

وإذ قد علمت أن القوم لا مستروح لهم في النقل، فاعلم أنّ الله سبحانه وتعالى لم يخاطب إلّا أولى العقول والألباب والبصائر ، والقرآن طافح بذلك ، والعقل هو المعرّف بوجود الله تعالى ووحدته ، ومبرهن رسالة أنبيائه ، إذ لا سبيل إلى معرفة إثبات ذلك بالنقل ، والشرع قد عدّل العقل وقبل شهادته ، واستدلّ به في مواضع من كتابه ، كالاستدلال بالإنشاء على الإعادة[1] وقوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾[2] ولقد هدم الله تعالى بهذه الآية مباحث الفلاسفة في إنكار المعاد الجسماني .

واستدلّ به على التوحيد ، فقال الله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[4] .

وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[5] .

وقال تعالى : ﴿ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[6] .

---

(١) كذا بالأصول . ولعل صواب الكلام : « في قوله تعالى » أو « وهو قوله تعالى » . ونحو ذلك .
(٢) سورة يس ٧٨
(٣) سورة الأنبياء ٢٢
(٤) سورة المؤمنون ٩١
(٥) سورة الأعراف ١٨٥
(٦) سورة يونس ١٠١

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾[2] .

فيا خَيْبةَ مَن رَدَّ شاهِدًا قَبِلَه الله ، وأسْقَط دليلًا نَصَبه الله .

فَهم يُلْغُون[3] مِثلَ هذا ويَرجِعُون إلى أقوال مشايخهم ، الذين لو سُئل أحدُهم عن دِينه لم يكن له قُوَّةٌ على إثباته ، وإذا رُكِضَ عليه فى مَيدان التَّحقيق جاء سُكَيْتًا[4] وقال: سمعتُ الناس يقولون شيئًا فقلتُه .

وفى صحيح البُخارِىّ فى حديث الكُسُوف مايُعْرَف به حديثُ هؤلاء فى قُبورِهم[5] .

وبعد ذلك يقول العقلُ الذى هو مَناطُ التكليف ، وحاسَبَ اللهُ تعالى الناسَ به ، وقَبِل شهادتَه ونَصَبه[6] ، وأثبت به أُصُولَ دِينه ، وقد شَهِد بخُبْث هذا المَذْهَب ، وفسادِ هذه العَقيدة ، وأنها آلَتْ إلى وَصْفه تعالى بالنَّقائص ، تَعالَى اللهُ عمَّا يقولُ الظالِمُون عُلُوًّا كَبِيرًا.

وقد نَبَّهَتْ مَشايخُ الطَّريق على ما شَهِد به العقلُ ، ونَطَق به القرآن ، بأسلوبٍ فَهِمَته الخاصَّة ، ولم تَنْفِرْ منه العامَّةُ .

وبَيانُ ذلك بوجوه :

البُرهانُ الأول :

وهو المُقْتَبَسُ مِن ذِى الحَسَب الزَّكِىّ ، والنَّسَب المِلىّ ، سيِّدِ العلماء ، ووارِثِ خير الأنبياء ، جَعْفَر الصادِق ، رضى الله عنه ، قال : لو كان اللهُ فى شىء لـكانَ مَحْصُورا .

---

(١) سورة سبأ ٤٦

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٣) فى المطبوعة : « يلقون » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) السكيت ، مصغر ، والتخفيف أكثر من التثقيل : العاشر من خيل السباق ، وهو آخرها . المصباح المنير . وقال الزمخشرى فى الأساس : وفلان سكيت الحلبة : المتخلف فى صناعته . وراجع حلية الفرسان ١٤٦

(٥) راجع صحيح البخارى (باب صلاة النساء مع الرجال فى الكسوف . من كتاب الكسوف) ٤٧/٢ .

(٦) فى المطبوعة : « فى نصه » ، والتصحيح من : ج ، ك . وسبق هذا قريبا .

وتقريرُ هذه الدّلالة : أنه لو كان فى جهةٍ لـكان مُشارًا إليه بحسَب الحِسِّ، وهم يعلمُون ذلك ، ويُجوِّزون الإشارةَ الحِسِّيّة إليه .

وإذا كان فى جهةٍ مُشارًا إليه لَزِم تناهيه ، وذلك لأنه إذا كان فى هذه الجهة دُونَ غيرِها، فقد حَصل فيها دُونَ غيرها ، ولا مَعنى لتناهيه إلّا ذلك ، وكُلُّ مُتَناهٍ مُحْدَثٌ ؛ لأنّ تخصيصَه بهذا المِقدار دُونَ سائرِ المَقادير لابُدَّ له من مُخَصِّص .

فقد ظَهر بهذا البُرهان الذى يَبْدَهُ(1) المُعُقولَ : أنّ القولَ بالجهة يُوجِبُ كونَ الخالق مَخلُوقاً والرَّبِّ مَرْبُوباً ، وأنّ ذاتَه مُتَصرَّفٌ فيها ، وتَقبلُ الزِّيادةَ والنُّقصان ، تعالَى اللهُ عمّا يقول الظالمون عُلوًّا كبيراً .

البرهان الثانى :

المُستَفَادُ مِن كلام الشِّبْلِىّ رضى الله عنه ، شيخ الطّريق وعلَم التحقيق، فى قوله: الرَّحمن لم يزَلْ ، والعَرْشُ مُحْدَثٌ ، والعَرْشُ بالرَّحمن استوَى .

وتقريرُه : أنّ الجِهَةَ التى يَختصُّ الله تعالى بها على قولِهم ، تعالَى اللهُ عنها ، وسَمَّوْها العرشَ : إمّا أن تـكون معدومةً أو موجودةً ، والقسم الأول مُحالٌ بالاتفاق .

وأيضاً فإنها تَقبلُ الإشارةَ الحِسِّيّة، والإشارةُ الحِسِّيّة إلى العَدَم مُحالٌ ، فهى موجودة، وإذا كانت موجودةً ، فإن كانت قديمةً مع الله فقد وُجِد [لنا](2) قديمٌ غيرُ الله وغيرُ صِفاته ، فحينئذٍ لايُدْرَى أيّهما الأَوَّلةُ(3) .

وهذا خُبْثُ هذه العقيدة .

وإن كانت حادِثةً فقد حَدث التَّحَيُّزُ بالله تعالى ، فيَلْزَم أن يكونَ اللهُ قابِلًا لصِفاتٍ نفسيّة حادثةٍ ، تعالَى اللهُ عن ذلك .

---

(1) فى المطبوعة : « تبديه » ، وأثبتنا الصواب من : ج ، ك .

(2) ساقط من المطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .

(3) فى المطبوعة : « الإله » ، والمثبت من ج ، ك . والأولة : الأولى . راجع اللسان (وأل) .

البرهان الثالث :

المستفادُ من لِسان الطريقةِ وعَلَمِ الحقيقة وطَبيبِ القُلوب والدَّليلِ على المحبوب ، أبى القاسم الجُنَيْد ، رضى الله عنه ، قال : متى يتَّصِلُ مَن لاشَبيهَ له ولا نَظيرَ بمَن له شَبيهٌ ونظيرٌ ؟ هَيْهاتَ هَيْهاتَ ! هذا ظَنٌّ عجيبٌ .

وتقرير هذا البرهان: أنه لو كان فى جِهةٍ : فإمّا أن يكون أكبرَ أو مُساوِياً أو أصغرَ ، والحَصْرُ ضَرُورِىٌّ .

فإن كان أكبرَ ، كان القَدْرُ المُساوِى[1] منه للجِهة مُغايِراً للقَدْرِ الفاضِل منه ، فيكون مركَّبا مِن الأجزاء والأبعاض ، وذلك مُحالٌ ؛ لأن كلَّ مُركَّبٍ فهو مُفتقِرٌ إلى جزئه ، وجُزؤُه غيرُه ، وكلُّ مُرَكَّبٍ مُفْتقِرٌ إلى الغَير ، وكلُّ مُفتقِرٍ إلى الغير لا يكون إلهاً .

وإن كان مُساوِياً للجِهة فى المقدار ، والجِهةُ منقسِمة لإمكان الإشارة الحِسّيّة إلى أبعاضها ، فالمساوِى لها فى المِقدار مُنقسِمٌ .

وإن كان أصغرَ منها ، تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرا ، فإن كان مُساوِياً لجوهَرٍ فَرْدٍ ، فقد رَضُوا لأنفسهم بأنّ إلٰههم قَدْرُ جَوهَرٍ فَرْدٍ .

وهذا لايقوله عاقِلٌ ، وإن كان مَذهبُهم لايقوله عاقل ، لـكنّ هـــذا فى بادئ الرأى يَضحكُ منه جَهَلةُ الزَّنج .

وإن كان أكبرَ منه انقَسَم ، فانظُروا إلى هذه النِّحْلَة ، وما قد لَزِمَها ، تعالى الله عنها .

البرهان الرابع :

المستفادُ من جَعفَر بن نُصَير ، رحمه الله ، وهو أنه سُئل عن قولِه تعالى : ﴿ الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[2] فقال : استَوى عِلمُه بكُلِّ شىء ، فليس شىءٌ أقربَ إليـــه مِن شىء .

---

(١) فى المطبوعة : « المساوى للقدر منه » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٢) الآية الخامسة من سورة طه .

وتقرير هـــذا البرهان : أنَّ نِسْبَةَ الجِهات إليه على التَّسْوية[١] ، فيمتنع أن يكونَ في الجِهة .

وبَيانُ أنَّ نِسْبَتَها إليه على التَّسْوِيَةِ[١] : أنه قد ثبَتَ أن الجِهَةَ أمرٌ وُجُودِيٌّ ، فهى إن كانت قديمةً مع الله لَزِم وُجودُ قديمين مُتميزَين بذاتَيْهما ، لأنهما إن لم يتميزا بذاتَيْهما، فالجِهةُ هى اللهُ تعالى ، واللهُ هو الجِهةُ ، تعالى اللهُ عن ذلك .

وإن لم تـكن قديمةً ، فاختِصاصُه بها إمّا أن يكونَ لأنَّ ذاتَه اقتضتْ ذلك ، فيلْزَم كونُ الذاتِ فاعِلةً في الصِّفات النَّفسيّة ، أو غيرَ ذاتِيَّة ، فنِسبةُ الجِهات إلى ذاته على التَّسْوية[١] فمُرَجِّحُ جِهةٍ على جِهةٍ أمرٌ خارجٌ عن ذاته، فلَزِم افتقارُه في اختصاصِه بالجِهة[٢] إلى غيره ، والاختِصاصُ بالجهة هو عينُ التَّحيُّز ، والتَّحيُّزُ صِفةٌ قائمةٌ بذاتِ المُتَحيِّز ، فلَزِم افتقارُه في صِفةِ ذاتِه إلى غيرِه ، وهو على الله تعالى مُحالٌ .

ثم اعلَم ، أنَّ هذه البراهينَ التي سَرَدْناها وتَلَقَّيْناها من مَشايخ الطَّريق فإنما استنبطوها[٣] من الـكِتاب العزيز ، ولـكن ليس كلُّ ما في الـكتاب العزيز يَعرِفُه كلُّ أحد ، فـكل[٤] يَغْتَرِفُ بقَدْرِ إنائه وما نَقَصَتْ قَطْرةٌ مِن مائه .

ولقد كان السَّلَفُ يستَنبِطُون ما يقَعُ من الحروب والغَلَبة ، مِن الـكتاب العزيز ، ولقد استنبط ابنُ بَرَّجان رحمه الله من الـكتاب العزيز ، فَتْحَ القُدْس على يد صلاح الدين في سَنَته، واستنبط بعضُ المتأخِّرين من سورة الروم، إشارةً إلى حدوثِ ما كان بعد [سنة][٥] ثلاث وسبعين وستمائة ، ولقد استنبط كَعْبُ الأحبار رضى الله عنه مِن التوراة أنَّ عبدَ الله ابن قِلابة يدخلُ إرَمَ ذاتِ العِماد ، ولا يدخلُها غيرُه ، وكان يستنبط منها ما يَجْرِى من الصَّحابة رضى الله عنهم ، وما يُلاقيه أجنادُ الشام ، وذلك مشهور .

---

(١) في المطبوعة : « السوية » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « للجهة » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٣) في المطبوعة : « استنبطناها » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) في المطبوعة : « وكل » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٥) زيادة من : ج ، ك ، على ما في المطبوعة .

والله تعالى أنزل فى كتابه مايفهم أحدُ الخلقِ منه الكثيرَ ، ولا يفهم الآخَرُ من ذلك شيئا ، ولقد تختلف المَراتِبُ فى استنباط الأحكام من كلام الفقهاء ، والمعانى من قصائد الشعراء .

فأمّا ما ورَد فى الكتاب العزيز ممّا ينفى الجهةَ ، فتعرفه الخاصَّةُ ، ولا تشمئزُّ منه العامّةُ ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾[1] ولوحَصرتْه جِهةٌ لَكان مِثْلًا للمَحصُور[2] فى ذلك البعض .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾[3] قال ابنُ عباس رضى الله عنه : هل تعلم له مِثْلًا ؟ ويُفهَمُ ذلك مِن ﴿ القَيُّوم ﴾[4] وبناء المبالغة ، فى أنه قائمٌ بنفسه ، وما سواه قائمٌ به ، فلو قام بالجِهة لقام به غيرُه[5] .

ويُفهَم من قوله تعالى : ﴿ الْمُصَوِّرُ ﴾[6] لأنه لو كان فى جهةٍ لَتَصُوِّرَ ، فإمّا أن يُصوِّرَ نفسَه أو يُصَوِّره غيرُه ، وكِلاهما مُحال .

ويُفهَم من قولِه تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾[7] ولو كان على العرش حقيقةً ، لكان محمولًا .

ويُفْهَم من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[8] والعرشُ شىءٌ يَهلِكُ ، فلو كان سبحانه وتعالى لافى جِهَةٍ ثم صار فى جهة [ثم صار لافى جهة][9] لوُجد التغيُّر ، وهو على الله مُحالٌ .

---

(١) سورة الشورى ١١ .

(٢) فى المطبوعة : « المحصول » ، وأثبتنا الصواب من : ج ، ك .

(٣) سورة مريم ٦٥ .

(٤) راجع سورة البقرة ٢٥٥ ، وآل عمران ٢ ، وطه ١١١ .

(٥) فى المطبوعة : « لقام بغيره » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٦) سورة الحشر ٢٤ .

(٧) سورة الحاقة ١٧ .

(٨) سورة القصص ٨٨ .

(٩) سقط من المطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .

والمُدَّعِى لمّا عَلِم أنّ القرآنَ طافحٌ بهذه الأشياء ، وبهذه الإشارات ، قال : هـذه الأشياء دِلالتُها كالإلغاز .

أوَما عَلِمَ المغرورُ أن أسرارَ العقائدِ التى لا تحمِلها عُقولُ العَوامِّ لا تأتى إلا كذلك ، وأين فى القرآن ما يَنفِى الجِسْمِيّةَ إلا على سبيل الإلغاز ؟ وهل تفتخر الأذهانُ إلّا فى استنباط الخفيّات ، كاستنباط الشافعىِّ رضى الله عنه الإجماعَ من قوله تعالى : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] وكاستنباطِ القِياس من قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَاأُولِى الْأَبْصَارِ ﴾[2] وكما استنبط[3] الشافعىُّ خِيارَ المجلِس مِن نَهْيِه صلى الله عليه وسلم عن البَيْع على بَيع أخيه .

وزُبْدَةُ المسألةِ أن العقائدَ لم يُكلِّف النبىُّ صلى الله عليه وسلم الجُمهورَ منها إلّا بلا إله إلا الله محمد رسول الله ، كما أجاب مالكٌ الشافعىَّ رضى الله عنهما ، ووَكَل الباقىَ إلى الله ، وما سُمِعَ منه ولا عن أصحابِه فيها شىءٌ إلّا كلماتٌ معدوداتٌ ، فهذا الذى يَخْفَى مِثلُه ، ويُلْغَزُ فى إفادته .

الفصل الثانى :

فى إبطالِ ما مَوَّه به المُدَّعِى ، من أن القرآنَ والخبرَ اشتملا على ما يُوهِمُ ظاهرُه ما يتنزَّه[4] اللهُ تعالى عنه ، على قول المتكلّمين ، فنقول :

قال الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾[5] الآية . دلّت هذه الآيةُ على أن مِن القرآن مُحْكَماً[6] ومنه متشابِهاً ، والمتشابه قد أُمِر العبدُ بِرَدِّ تأويلِه إلى الله ، وإلى الراسخين فى العلم ، فنقول بعد ذلك : إنما لم تأتِ النبوةُ بالنَّصِّ ظاهرا على المتشابِه ،

---

(١) سورة النساء ١١٥ .

(٢) الآية الثانية من سورة الحشر .

(٣) فى المطبوعة : « وكاستنباط » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) فى المطبوعة : « نزه » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٥) الآية السابعة من سورة آل عمران .

(٦) فى المطبوعة : « محكم ، ومنه متشابه » ، والتصحيح من : ج ، ك .

لأن جُلّ مقصودِ النُّبوّةِ هِدايةُ عُمومِ الناس ، فلمّا كان الأكثرُ مُحْكَماً ، وأُلجِمت العامّةُ عن الخوضِ فى المتشابه ، حَصَل المقصودُ ، لولا أن يُقيِّضَ اللهُ تعالى لهم شيطاناً يستهويهم ويُهلِكهم ، ولو أُظْهِر المُتشابِهُ لضَعُفَت عقولُ العالَم عن إدراكه .

ثم[1] من فوائد المُتشابِه رِفعةُ مَراتِبِ العلماء بعضِهم على بعض ، كما قال تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[2] وتحصيلُ زِيادة الأُجور بالسَّعى فى تفهُّمها وتفهيمها ، وتَعلُّمِها وتعليمِها .

وأيضا لو كان واضحاً جليًّا مفهوماً بذاته ، لَما تعلَّم الناسُ سائرَ العُلوم ، بل هُجِرَت بالكُلِّيَّة ، ووَضَح الكتابُ بذاته ، ولَما احتِيج إلى عِلْمٍ من العُلوم المُعِينةِ على فهم كلامه تعالى ، ثم خُوطِب فى المتشابه بما هو عظيم بالنسبة إليهم ، وإن كان[3] الأمرُ أعظمَ منه ، كما نبَّه عليه عبد العزيز الماجِشُون فى القَبْضَة[4] ، وكما قال تعالى فى نعيم أهلِ الجنة : ﴿ فِى سِدْرٍ مَخْضُودٍ . وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ . وَظِلٍّ مَمْدُودٍ . وَمَاءٍ مَسْكُوبٍ ﴾[5] الآية . فهذا عظيمٌ عندهم ، وإن كان فى الجنة ماهو أعظمُ منه ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، حكايةً عن الله عز وجل : ﴿ أَعْدَدْتُ لِعِبادِى الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ﴾ .

نسألُ اللهَ العظيمَ أن يجعلَ فيها قرارَنا ، وأن يُنوِّرَ بصيرتَنا وأبصارَنا ، وأن يجعلَ ذلك لوجهه الكريم ، بمَنِّه وكَرَمِه .

ونحن ننتظرُ ما يَرِدُ مِن تمويهِه وفسادِه ، لِنُبيِّنَ مَدارِجَ زَيغِه وعِناده ، ونجاهدَ فى اللهِ حَقَّ جِهاده ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) فى المطبوعة : « ومن » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٢) سورة يوسف ٧٦ .

(٣) فى المطبوعة : « فى الأمر » ، وأثبتنا ما فى : ج ، ك .

(٤) فى المطبوعة : « القضية » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٥) سورة الواقعة ٢٨ — ٣١ .